سلسلة التوجيه الإسلامي لعلم الاجتماع
الكتاب الأول

نحو توجيه إسلامي لمناهج علم الاجتماع

رؤية نقدية إجتهادية

دكتور نبيل السمالوطي

أستاذ علم الاجتماع بجامعة الأزهر بمصر
وكلية العلوم الاجتماعية بالرياض

١٩٩٦

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - الازاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي ت ٥٩٧٣١٤٦

دار المعرفة الجامعية
للطبع والنشر والتوزيع

❃ الادارة : ٤٠ شارع سوتير
الأزاريطة - الاسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣

❃ الفرع : ٣٨٧ شارع قنال السويس
الشاطبي - الاسكندرية
ت : ٥٩٧٣١٤٦

مقدمة تحليلية

إشكاليات علم الاجتماع

رؤية نقديـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

اشكاليات علم الاجتماع المنهجية والنظرية والحاجة إلى الهوية الإسلامية

يعاني علم الاجتماع من العديد من الاشكاليات المنهجية والنظرية سوف نقوم أولا بابرازها ، ثم ننتهي إلى أن التأصيل الإسلامي لهذا العلم بمعنى انطلاق الدراسات الواقعية والنظرية والمقارنة والتقويمية فيه من المنطلقات والثوابت الإسلامية أمر يضمن استقامة وسلامة الفهم والتحليل والتفسير لظواهر الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي، كما يضمن كفاءة النماذج المعيارية التي تحتاجها الفروع التطبيقية لعلم الاجتماع مثل علم اجتماع التنمية والتربية والإدارة .... التي تحتاج لتصور شكل النظم والعلاقات والحقوق والواجبات والحريات والتنظيمات ومضامينها في المجتمع المستهدف، أو المضمون الفكري والعقائدي والقيمي والسلوكي ، للشخصية المستهدفة ... الخ . كل هذا فضلا بالطبع عن أن الانطلاق من الثوابت الإسلامية يحقق أمرين أساسيين :

الأول: تحقيق الأهداف النهائية لعلم الاجتماع والمتمثلة في بناء مجتمع قوي ماديًا واجتماعيًا (سياسيا واقتصاديا وتقنيًا وتربويًا ...) تقل فيه المشاكل والانحرفات إلى أدنى مستوى ممكن ، وتسير فيه التنمية بمعدلات متميزة ... كل هذه الجوانب من القوة المادية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ... إنما تنبثق من القوة الإيمانية التي يرتكز عليها التأصيل.

الثاني: التخلص من التبعية الفكرية والثقافية المتمثلة في تبني نظريات

علم الاجتماع الغربي والشرقي التي صدرت أصلا في ظل مناخات وبيئات وظروف تاريخية وثقافية تختلف تماما عن مناخاتنا وظروفنا في العالم الإسلامي والعربي والتي صدرت أصلا لتحقيق الأهداف التي تخدم المجتمعات الغربية ، وهي في هذا تعد نظريات ذات فائدة وصالحة عملياً لخدمة المجتمعات والثقافات التي صدرت فيها ، ولكنها قد تصلح وقد لاتصلح في تفسير واقعنا الثقافي والاجتماعي ، وقد تتوافق وقد تتصادم مع واقعنا العقدي والديني ، وقد تسهم في تنمية مجتمعاتنا كما قد تسهم في تعويق هذه التنمية وتكريس التخلف والتبعية لمجتمعات أخرى غير التي صدرت فيها .

ويجب في هذا الصدد أن نؤكد على عدة حقائق :

أولا: أن علوم المجتمع ليست افراز الفكر والعقل الغربي كما يدعي بعض مؤرخي العلم غير المنصفين ولكنها افراز الفكر المسلم وتحت تأثير وتوجيه القرآن والسنة وهذا مايقر به بعض علماء الاجتماع المنصفين مثل جورج جيرفتش عالم الاجتماع الفرنسي

ثانيا: ان العلوم الاجتماعية في كل المجتمعات المتقدمة اقتصاديا وتقنياً إنما توظف في خدمة هذه المجتمعات وتحقيق أهدافها ، وقد يكون من بين هذه الأهداف تعويق التنمية وتكريس التبعية في الدول النامية تحقيقاً لمصالح الغرب الاقتصادية . وإذا أصر الباحثين العرب والمسلمين على الانطلاق من النظريات والبناءات المنهجية التي طورها علماء الغرب، دون نقد وتقديم ودون تطويع وتعديل بما يتفق مع واقعنا التاريخي والاجتماعي والثقافي قد يجدون أنفسهم يحققون

أهداف المجتمعات الغربية على حساب الاستقلال والتنمية المستقلة والحقيقية لمجتمعاتهم وعلى حساب الانتماءات الدينية والعقدية والقيمية الإسلامية . وربما يحدث هذا بشكل مقصود أو غير مقصود. ولهذا فإن وعي الباحث بطبيعة المنطلقات النظرية والمسلمات التي توجه بحوثه أمر في غاية الأهمية .

ثالثا: يؤكد أقطاب علم الاجتماع ، سواء من الرواد المعاصرين ، أو من أنصار الاتجاهات المتصارعة في هذا العلم ،(أهمها البنائين الوظيفين وأنصار الصراع واليسار الجديد والراديكاليين)أهمية الانطلاق في دراسة المجتمع استناداً إلى تصور نظري محدد. فالملاحظات وحدها دون تصورات مسبقة لاتشكل المعرفة العلمية في علم الاجتماع. والأسئلة التي يطّرحها الباحث وتشكل مشكلة بحثه تعكس اهتمامات الباحث وخياراته وتقويمه المسبق للواقع . وكما يذهب G. MURDAL في دراسة له بعنوانValue in Social Theory(القيم في النظرية الاجتماعية) [1] فإنه إذا لم يقوم الباحث بتقويمات للواقع مصدرها فكره وعقيدته وقيمه وثقافته ، فلن يكون هناك معنى للظواهر ولا اهتمامات محدده من قبل الباحث، وبالتالي لن يكون هناك موضوعاً للدراسة أصلا . فالأطر النظرية التي ينطلق منها الباحث هى التي تحدد كل خطوات البحث العلمي أمام الباحث حيث أنهاهى التي تحدد له نوعية الأسئلة التي يطرحها ، والظواهر التي يلاحظها ونوعية المنهج والأدوات التي يستخدمها ويحدد له أيضاً نوعية التفسير الذي يصل إليه للظواهر المدروسة ، ويحدد أيضا

لاقتراحات والتوصيات التي يصل إليها [٢].

هذا مايؤكده (فيبر) و(بارسونز) وأغلب المشتغلين بعلم الاجتماع. فبارسونز يؤكد أن قيم الأفراد والجماعات والشرائح الاجتماعية المختلفة تؤثر على المعرفة ، وهو يؤكد - متفقا في هذا مع (فيبر)- أن هذه الفرضية تنطبق على كل أشكال المعرفة ، ولكنها تنطبق بدرجة أكبر في مجال المعرفة أو العلوم الاجتماعية مقارنة بالعلوم الطبيعية [٣]. ويؤكد « فيبر» في شرحه لمفهوم « الارتباط القيمي (Value relevence or Werbeziehurg (Relatedness أن اختيار المشكلة ، وتساؤلات البحث، والمنهج والأدوات ، والوصول للنتائج ... الخ لايمكن أن ينفصل إطلاقًا عن قيم الباحث ومصالحه واهتماماته وقد ذهب(بارسونز) في دراسة له بعنوان (**مدخل إلى علم اجتماع المعرفة**) إلى أنه مهما كانت درجة دقة الصدق الواقعي (الامبيريقي) للافترضات والقضايا التي يعالجها الباحث ، فإن تنظيمها في إطار معرفي عن المجتمع لايمكن أن يكون مستقلا تمامًا عن المنظور القيمي الذي انطلقت منه تساؤلات معينة والتي تجيب عنها تلك القضايا والافتراضات.[٤]

كل هذا يؤكد أن الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي يعرض ويقدم بطريقة انتقائية وربما بطريقة متحيزة ومحرفة [٥]

وكما يذهب (زايتلن) في أن الافتراض الذي ينطلق منه الباحث(النظرية أو الاطار التصوري أو الأفكار القبلية التي تصوغ فكر الباحث واهتماماته ورؤيته للواقع ، ولما يستحق الدراسة ومالايستحق وما

يعد مشكلة ومالايعد ... الخ)قد يكون حقيقيا وواقعيا وصحيحا وقد لايكون كذلك . وحتى إذا كان حقيقيا وصحيحا فإنه يعبر عن رؤية أحادية للواقع موضوع البحث، كما أنه ينبثق بالضرورة عن فكر أو دين أو فلسفة يؤمن بها الباحث ، وهذا يعني أن كل أشكال المعرفة الاجتماعية هى معرفة من منظور معين Perspectival أو أحادية المنظور. فالباحث في العلوم الاجتماعية ،وقيمه ومصالحه هى جميعا من العناصر المكونة لموضوع البحث.

كل هذا يؤكد عدة أمور:

أ - استحالة دراسة الواقع الاجتماعي بدون اطار تصوري نظري ينطلق منه الباحث في دراسته.

ب - هذا الاطار النظري في العلوم الاجتماعية لايمكن أن يستمد من الواقع من خلال المنهج العلمي وإلا وقعنا في مشكلة الدور واللغو الذي تحدث عنه المناطقة هذا إلى جانب أن النظريات في علم الاجتماع - خاصة النظريات الكبرى التي لايتم التوصل إليها بمنهجية وواقعية وموضوعية وليس لها الشكل المنطقي لنظرية العلمية التي تحدث عنها علماء المناهج (٦). ويكاد يجمع أغلب كتاب النظريات في علم الاجتماع أن النظريات السوسيولوجية أقرب إلى النظريات الفلسفية والميتافيزيقية منها إلى النظرية العلمية (٧).

ج - أن مايطلق عليه الحياد القيمي أمر يكاد يكون مستحيلا في الدراسات الاجتماعية (٨)

د - يؤكد بارسونز في دراسة له بعنوان: مدخل إلى علم اجتماع المعرفة «

أن العلماء يختارون وينتقون بعض المشكلات والظواهر ذات الدلالة بالنسبة للعلم الاجتماعي في عصرهم ، ويركزون عليها ، في حين يتجاهلون ظواهر ومشكلات أخرى . وهذه الانتقائيه تؤدي إلى التحريف ، وهو يرى أن هذا التحريف يمكن الكشف عنه من خلال تطبيق المناهج العلمية الاجتماعية (٩). وعلى الرغم من ادراك العلماء لهذه الحقيقة إلا أنهم يفشلون في التطبيق الفعلي للمناهج العلمية في الدراسات الاجتماعية لغلبة التوجه الأيديولوجي. ولهذا يؤكد (زايتلن) أن بارسونز نفسه فشل في أن يكون مخلصا للمعايير العلمية أو التمسك بالعلم كمهنة (١٠) . وهو يرى أن تنظير بارسونز يمكن أن يكون أي شيء إلا أن يكون علما (ص١٠٨)

رابعًا : إن مفهوم الموضوعية في العلوم الاجتماعية يختلف كثيراً عن مفهومها في العلوم الطبيعية والبيولوجية . فعلى الرغم من دعوة أنصار الوضعية والسلوكية وبعض أنصار الوظيفية في علم الاجتماع إلى الحيدة والموضوعية في الدراسات الاجتماعية ، فإنهم لم يطبقوها في عرضهم للنظريات والتفسيرات التي تبنوها ، وأبرز الأمثلة على هذا دوركيم ، وفيبر. وكما يشير (زايتلن) فقد ذهب الباحثون إلى أن التحرر من القيم Value Free عند فيبر تعني تحرير الباحث لنفسه من كافة القيم في عملية البحث الاجتماعي. لكن بارسونز يؤكد عام ١٩٦٤ أن مفهوم التحرر من القيم عند فيبر له عدة معاني:

أ - فهو لايعني غياب كافة الالتزامات والارتباطات القيمية عند العلماء ، ولكنه يشير إلى ضرورة التمييز بين قيم العلم بالمعنى الواسع للمعرفة

في اللغة الألمانية WissenchaFt وبين القيم الملائمة للسياسة الاجتماعية العملية(١١). وهذا يعني التمييز بين قيم العالم والعلم كمهنة ، وبين قيم السياسي والسياسة كمهنة (١٢).

ب - ضرورة وعي العالم الاجتماعي بالقيم السياسية والاجتماعية والأخلاقية التي تشكل دوافعه ومصالحه واهتماماته» . « إن الوعي الذاتي والاعتراف الواعي بالقيم التي تسيطر على تفكيره وملاحظاته هو من بين المسئوليات الأولى للعالم » ، وهو « الذي يمكنه من تجاوز التحريف المنظم للموقف، ومن التوقف عن رؤيته من نفس المنظور الجزئي المتحيز دائماً(١٣)و« إذا ماحقق الباحث وعياً واضحا نسبيا بقيمه المسيطره ، ومصالحه واهتماماته ، فإنه يستطيع رؤية الظواهر من مواقف قيمية أخرى ، ويمكنه أن يتبنى بوعي واختيار تشكيلة من المنظورات ، وهو بهذا المعنى المحدد يحرر نفسه من الحدود والقيود المحتملة لوجهة نظر واحدة »(١٤).

وهذا يعني عند كل من (فيبر وبارسونز) أن هناك علاقة بين الارتباط القيمي للباحث وبين تحرره من القيم ، فاعتراف الباحث ووعيه بالقيم المؤثرة عليه في اختياره للمشكلات والظواهر ورؤيته للواقع ، هو ضرورة للتحرر من القيم بمعنى الوعي بوجود قيم أخرى ومرئيات وتصورات وتفسيرات أخرى تختلف عن قيمه ورؤيته هو. ويذهب الكثير من الدارسين أن كل من الالتزام القيمي والتحرر القيمي يعد أمراً أساسياً في الميثاق الأخلاقي للباحث الاجتماعي(١٥). ويتفق (ميردال) مع (فيبر) في بعض الآراء منها استحالة قيام بحوث اجتماعية موضوعية تماما، وأن هناك خلطاً

مستمرًا لدى الباحثين بين الاعتقادات ، والتقويمات ، وأن الحل هو قيام الباحث بالتصريح بالمقدمات القيمية ، والمعطيات الوقائعية معا في صدر البحث، حتى تفهم النتائج التي يصل إليها وتكون منطقية

سابعًا : بعد عرض مفهوم وتصور الموضوعية عند كل من (فيبر وبارسونز) وهما يمثلان الاتجاه الليبرالي الغربي في علم الاجتاع، نعرض التصور الماركسي عن الموضوعية في العلوم الاجتماعية ، وينبثق هذا التصور عن قول ماركس في دراسة له بعنوان(**اسهام في نقد الاقتصاد السياسي**) أن (البشر يدخلون خلال عملية الانتاج الاجتماعي في علاقات محددة مستقلة عن إرادتهم ، وهى علاقات الانتاج . وهذه العلاقات تكون موافقه مع مرحلة معينة لتطور القوى المادية للانتاج ، وهذه هى التي تشكل البناء الأساسي أو الحقيقي للمجتمع الذي يبنى عليه البناء العلوي من قانون وسياسة ... ويبنى عليه الوعي الاجتماعي، والحياة السياسية والعقلية ....

فليس وعي البشر هو الذي يشكل أويحدد وجودهم ، بل إن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم)(١٦) .وهو يؤكد أن أفكار الناس ومنظوراتهم وتصوراتهم (ومنها التصورات والآراء المطروحة في العلوم الاجتماعية) ، وكل جوانب وعي الإنسان، ترتبط بالواقع المادي وتتغير تبعًا لتغيره . فالانتاج العقلي متغير تابع للواقع أو لنظام الانتاج المادي وهو يربط الانتاج العقلي بالواقع الطبقي الذي يختصره في سذاجة في طبقتين فقط هما : الطبقة المالكة لوسائل الانتاج ، والطبقة الكادحة أو المأجوره. وهذا الانقسام الطبقي يعكس بالضرورة ظاهرة الاستغلال وظاهرة الصراع

والحقد بين الطبقتين . وهو يرى أن الأفكار السائدة في كل عصر هى تلك التي تعكس مصالح الطبقة المسيطرة انتاجيًا وماديًا)

وهذا يعني أن هذه الأفكار ليست سوى ايديولوجية تستهدف تزييف الوعي وتبتعد تماما عن الموضوعية أو التعبير عن الواقع . لكن إلى جانب هذه الأفكار التي هى ايديولوجية الطبقات المسيطرة ، هناك نسق آخر من الأفكار ، هى بدورها ايديولوجية تعبر عن واقع وآمال الطبقات المستغلة والمقهورة . وهذه أيضا لايعبر عن الموضوعية ، ولكنها - في نظر (ماركس) أكثر اقترابا من الواقع ومن التعبير عن الحقيقة . لكن هذه الأفكار ماتلبث أن تصبح تشويها للواقع ، مع تغيير الواقع المادي ووصول هذه الطبقة إلى السلطة ، وافتقاد دورها التقدمي في حركة التاريخ.

وهكذا ربطت الماركسية الفكر والعلوم الاجتماعية ، بالواقع الطبقي وعلاقات وقوى الانتاج ، لكنها أضفت الموضوعية والعلمية والحقيقة المطلقة على الفلسفة الماركسية لأنها تناصر الطبقة العاملة . وهذه الطبقة تملك - في الفلسفة الماركسية - كل صفات الكمال والتقدم والتعبير عن الواقع الموضوعي. وكما يشير بعض الدارسين فإن الماركسية تتصور أن هناك حقائق موضوعية اجتماعية ، تحاول الطبقات المسيطرة اخفاءها وتشويهها (من خلال العلوم الاجتماعية التي تسود في عصر محدد) ، وتحاول الطبقات الكادحة الصاعدة الاقتراب منها . ولكن هذه الطبقات الأخيره مايلبث أن تعمد إلى التزييف والتشويه للواقع بعد تغير الأوضاع المادية والطبقية صعوداً وهبوطًا [(١٧)] ويربط ماركس بين الموضوعية والممارسة . فالعلوم الاجتماعية تصبح موضوعية إذا انخرطت في الصراع الطبقي

وانحازت إلى الطبقات الكادحة وساهمت في التعجيل بالتحولات الاجتماعية. وهذا هو ماجعل ماركس يصف اشتراكيته بالعلمية .

سابعًا : وإذا ماانتقلنا إلى تصور الموضوعية عند (كارلماينهايم) ، نجد أنه يرفض ربط الايديولوجيات بالطبقات ، ولا ينحاز لأيديولوجية محدده كما فعل ماركس . فهو يرى أن العلوم الاجتماعية يمكن أن تصنف إلى أيديولوجيات ، ويوتوبيات ، وهذا يتضح في عنوان كتابه(١٨) . وهو يذهب إلى أن الأيديولوجيات هى التي تحاول الحفاظ على النظام القائم ، وهى تنقسم إلى ايديولوجية جزئية تتعلق بشخص أو مفكر ، وإلى أيديولوجية عامة تتعلق بجماعة أو طبقة أو مجتمع في فترة تاريخية معينة . والأفكار المتضمنة في هذه الأيديولوجيات تعكس بالضرورة الوضع الاجتماعي للفرد أو الجماعة ، كما تعكس مصالحها بالضرورة . أما اليوتوبيا فهى منظومة الأفكار التي تستهدف تجاوز الواقع وتغييره . والواقع الاجتماعي عند ماينهيم ، هو الواقع النسبي الذي يوجد في مكان وزمان محددين . وهو دائم التغير والتحول. والواقع – في كل مكان وزمان – يسمح بالضرورة بوجود بعض الجماعات التي تتبنى مواقف وتطلعات وقيم وأفكار جديدة ..الخ. هذه العناصر هى التي تنمو وتحدث تغيرات اجتماعية . وهذا يعني أن النظم القائمة ، والتي تدافع عنها الأيديولوجيات ، هى ذاتها التي تولد اليوتوبيات التي تسهم في تحقيق التطور والتغير وبالتالي تغيير النظم القائمة ذاتها(١٩).

ولا شك أن مانهايم هنا متأثر بشكل واضح بالاتجاه الماركسي. وهو يختلف عن هذاالاتجاه في أنه لايربط التقدم الاجتماعي أو تجاوز الأوضاع القائمه ، بطبقة معينة (البروليتاريا عند ماركس) ، ولكنه يربطها بشريحة

المثقفين المستقلين اجتماعيا.

ويؤكد مانهايم استحالة وصول الباحثين إلى حقائق مطلقة ، أو على الأقل متفق عليها من الجميع . فلكل شخص أو جماعة منظور Perespective بمعنى أن ينظر إلى الواقع من خلال رؤية معينه ، متأثراً في هذا بالظروف الاجتماعية ،الثقافية التي يعيشها . وهكذا فإن علم اجتماع المعرفة عند مانهايم تؤكد العلاقة الجدلية بين الواقع الاجتماعي والثقافي لمفكرين أو للجماعات ، وبين التصورات والأفكار التي يتم تبنيها.

وهذا يعني أنه لاتوجد موضوعية إذا فهمناها على أنها التوصل إلى حقائق أزلية لاترتبط بمنظورات ثقافية أو تاريخية أو اجتماعية معاشة Unperespectivistic. أما إذا فهمنا الموضوعية في إطار السياق التاريخي الثقافي الاجتماعي، فإنها تعني اشتراك من يعيشون في نفس الظروف والسياق، في نفس الاطار الفكري والتصوري ، والمنظور أو الفهم المشترك ، ولهذا فإنهم يصلون إلى نفس النتائج إذا استخدموا نفس الأساليب البحثية .

أما في حالة اختلاف الظروف الاجتماعية والثقافية للباحثين داخل نفس المجتمع أو في مجتمعات مختلفة ، فلا نستطيع هنا الحديث عن موضوعية إلا من خلال طرف ثالث، قادر على التجرد عن المصالح وعن العمل وعن الصراع الاجتماعي ، ولديه القدرة على النقد والفهم الشمولي والمقارنة . وهذا الطرف لايمكن أن يكون طبقة أو جماعة مصلحة ، ولكنهم هم المثقفون المتجردون عن الأيديولوجيات(١٠).

ولاشك أن هذا التصور الذي يطرحه مانهيم ، حل طوباني يتصادم أصلا مع تصوره للعلاقة الجدلية بين الفكر والواقع، ولاثر السياقات الاجتماعية والثقافية والتاريخية ، ولما أسماه (المنظور) في تشكيل التصورات والآراء والأحكام والنظريات . فجماعات المثقفين ليست إلا إحدى جماعات المجتمع ، وهى جماعات متصارعة في المنظورات لايمكن أن تنفصل عن واقعها.

ثامناً : وهناك من أنصار الاتجاه الراديكالي من يؤكد أن دراسات علم الاجتماع لايمكن أصلا أن تتسم بالموضوعية ، خاصة في ظل نمو البحث العلمي من خلال المؤسسات الحكومية أو الأهلية بهدف الوصول إلى نتائج ينعكس أثرها على القرارات السياسية أو الانتاجية . وإذا كانت الأبحاث في هذا العلم لاتعدو إلا أن تكون ترفًا فكريا في بعض الأحيان ، أو خدمة المؤسسة أو الحكومة ، أي مؤسسة أو حكومه أو أي طبقة حاكمه(على حد قول مارتن نيكولاوس)(٢١)، فإن الأبحاث السوسيولوجية يجب أن تسعى لتحسين العمل، وللنقد البناء وتبصير الناس وتنويرهم وتوعيتهم ، ولترشيد القرارات الإدارية والسياسية ، ولإرساء الخطط على أسس واقعية . وهذا يعني أن أبحاث علم الاجتماع مقضي عليها بعدم الموضوعية ، سواء إنحاز الباحث إلى الاتجاه الذي يستهدف الحفاظ على الأوضاع القائمة ، أو انحاز إلى الاتجاه الذي يستهدف تصحيح بعض الأوضاع أو القضاء على بعض المفاسد. وهذا هو معنى قول (باومان)Bouman إن (العلم الإنساني يعتمد في تشكيله على الطلب الوظيفي الذي يشبعه) (٢٢).ويؤكد أنصار الاتجاه الراديكالي أن طبيعة الباحث وقناعاته الشعورية واللاشعوريه ،

وأساليب توظيف علم الاجتماع ووسائل التمويل، ونتائجه وآثاره ، تؤثر على اختيار الباحث لمشكلاته وتساؤلاته ومناهجه وتفسيراته وتحليلاته ونتائجه . ولا يوجد الباحث المتجاوز للمجتمعTrans Socialكما يسميه (جون سيلي) Seelyولا يوجد الباحث الذي يحكم ويحلل المجتمع من موقع خارج اطار المجتمع والثقافة والتاريخ(٢٣). ولهذا كله يؤكد أنصار الاتجاه الراديكالي أن الموضوعية تقتضي القول بأن الأيديولوجيات تؤثر على الباحثين ابتداء من اختيار المشكلة حتى التفسير والنتائج ، مروراً بالأطر النظرية والمنهجية وتحديد المفاهيم . لهذا يجب ألا نتوقع وصول العلوم الاجتماعية إلى نتائج متفق عليها ، أو الوصول إلى نظريات ومعايير يقبل الجميع الاحتكام إليها في فهم الواقع، أو حتى الوصول إلى مناهج أو طرق بحث متفق عليها .(٢٤)

وإذا كان (جون سيلي) يتحدث عن عدم وجود باحث يتجاوز المجتمع أو خارج اطار الثقافات الواقعية الوضعية ، فإن هناك المنطلقات الإسلامية التي هى بالفعل خارج اطار المجتمع والثقافة الوضعية ، وهى في نظر المسلمين تعكس حقائق حول الإنسان والمجتمع والثقافة والتاريخ والتغير ، يجب الاسترشاد بها في الدراسات الواقعية ، وفي تحليل وتفسير معطيات هذا الواقع .

في ظل هذه التصورات والآراء المتصارعة والمتناقضة نحاول ابراز التوجه المنهجي المناسب في دراسة الظواهر والقضايا الاجتماعية في اطار علم الاجتماع ، استناداً إلى حقائق الإسلام ، وكيف أن الاستناد إلى منطلقات إسلامية ليست بدعة في علم الاجتماع ، طالما أن كل الدراسات

الاجتماعية تنطلق من منطلقات معينة ، غير أن الفارق كبير بين طبيعة المنطلقات والأطر النظرية التي تنطلق منها في الدراسات الاجتماعية المستندة إلى حقائق الإسلام ذات المصدر الإلهي، وبين المنطلقات النظرية والأطر التصورية التي تنطلق منها الدراسات الاجتماعية المستندة إلى فلسفات وضعية ورؤى فلسفية وأفكار فردية .

على أن الدراسات الاجتماعية التي تنطلق من حقائق إسلامية يستعين بكل الدراسات الوضعية والميدانية والنظرية ، طالما أنها لاتتصادم مع حقائق الوحي، ولا مع قيم وأخلاق الإسلام، وطالما أنها تسهم في تنمية الفهم والتفسير، وتنمية التطبيقات ذات الفائدة للمجتمعات الإسلامية .

فالإسلام دين الانفتاح العقلي، فكل الدراسات غير المتصادمة مع حقائق الإسلام هى انتاج عقلي مخلوق لله ، وتستهدف فهم وتفسير الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي الذي هو أيضا مخلوق لله والوصول إلى القوانين أو التعميمات (السنن) التي تحكم هذا الواقع ، وهذه الدراسات تسهم في تطوير الواقع من خلال التنبؤ بسير الظواهر والتحكم فيها . هذه الدراسات يشجعها المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع ، ويعتبرها جزء لايتجزء من منظومة الفكر الاجتماعي الإسلامي.

وسوف يدور منهج هذه الدراسة على أساس ابراز وجهات النظر المختلفة للمشتغلين بالمناهج ، حول اشكاليات علم الاجتماع المنهجية ، ومع ابراز دور الفكر والمنطلقات الإسلامية في مواجهة العديد من أزمات المنهج العلمي، وابراز نوعية التساؤلات والاشكالات المطروحة بصدد المنظور الإسلامي لعلم الاجتماع ، ثم تنتهي إلى طرح تصور لمنهج البحث في علم الاجتماع الذي ينطلق من منطلقات إسلامية

1- G. Myrdal: Value in social theory : Roulledge and Kagan Paul - London 1962. p51.

2 - Gunner Myrdal Objectivity in social Research : London. Gerold D. Co. 1970 p9.

٣ - ارفنج زايتلن : النظرية المعاصرة في علم الاجتماع . ترجمة عودة وعثمان . دار السلاسل . الكويت ١٩٨٩ ص ١٠٥.

4-T.Parsons:(An approach to the sociology of knowledge): Sociology theory and Moder Society. p 149.

مذكور في زايتلن : ص ١٠٦.

٥ - زايتلن :» لمصدر السابق ص ١٠٦.

٦ - كارل بوبر: عقم المذهب التاريخي. ترجمة عبد الحميد صبره . منشأة المعارف سنة ١٩٦١.

٧ - بيرس كوهين : النظرية الجديدة في علم الاجتماع . ترجمة الهواري . دار المطبوعات الجديدة سنة ١٩٨٥ص ٣٢ وما بعدها.

٨ - صلاح قنصوه : الموضوعيه في العلوم الإنسانية . دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠ ص ٥٤.

٩ - إرفنج زايتلن : مصدر سابق ص ١٠٩.

١٠- المصدر السابق ص ١١٠.

١١- راجع دراسة بارسونز بعنوان Evaulation and objectivity and modern society ص ٧٩ ، مذكورة في (زايتلن) ص ١٠٧.

١٢- زايتلن : مصدر سابق ، ص ١٠٧-١٠٨.

١٣- المصدر السابق .

١٤- راجع دراسة بارسونز بعنوان valuation . objectivity and modernsociety p.86.

١٥- زايتلن : المصدر السابق ص ١٠٨

١٦- ارجع إلى كتاب كارل ماركس بعنوان:

A Contribution to rhge crilique of political Economy: Moscow: Progress publishers 1965. p. 20

١٧- صلاح قنصوه : مصدر سابق ص ٣٦٩.

18- K.Mannheim: Ideology and Utopia : Routledge and Kagan Poul 1945

19- Ibid. PP. 174-176.

٢٠- المصدر السابق ص ١٦٨، وارجع إلى دراسة قنصوه ص ٣٧٥.

٢١- قنصوه (مصدر سابق ص ٣٧٩.

٢٢- المصدر السابق ص ٣٨٢.

٢٣- المصدر السابق ص ٣٨٢.

٢٤- المصدر السابق ص ٢٨٣.

الفصل الأول

الاشكاليات المنهجية والحاجة للتوجيه الإسلامي

١ - مقدمه

٢ - المعنى اللغوي والاصطلاحي للمنهج .

٣ - اشكاليات المنهج في العلوم الاجتماعية

٤ - آراء انصار تطبيق المنهج العلمي الطبيعي في علم الاجتماع.

٥ - مناقشة القضية :

الاشكاليات ومدخل للحل

٦ - مصادر الفصل.

إشكاليات المنهج في علم الاجتماع والحاجة للتوجيه الإسلامي

يعد الانطلاق في دراسة الإنسان والمجتمع والشخصية والتغير والتاريخ ، استناداً إلى مصادر الوحي متمثلا في الكتاب والسنة ، أمراً يحقق أقصى درجات المنهجية والعلمية في العلوم الاجتماعية . وقبل عرض أساسيات المنهج التأصيلي ومفهومه ومرتكزاته وضوابطه ، سوف نستعرض أهم الاشكاليات المطروحة في مناهج هذه العلوم:

المنهج : المعنى الاصطلاحي للمنهج:

يذهب ابن منظور في « لسان العرب»[١] إلى أن المنهج هو الطريق المستقيم ، و« طريق نهج» يعني الطريق البين الواضح ، والمنهاج يعني الطريق الواضح – قال تعالى ﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا﴾

المنهج في الاصطلاح : المفهوم والاشكاليات :

يذهب « دينكن ميتشل» في « معجم علم الاجتماع »[٢] إلى أن علم المناهج Methogology يشير إلى « التكنيك العلمي الذي يستخد م في علم معين، من حيث جمع البيانات وتحليلها من أجل الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة التي يتم توظيفها في بناء النظريات والوصول إلى القوانين الكونية . كذلك فإن المصطلح يتضمن القاعدة المنطقية للدراسة المجردة التي يستند إليها العلم » . ويترجم بعض الدارسين المصطلح الأجنبي إلى «الطريقة العلمية »ويعد في نظر« ميتشل» مرادفًا لفلسفة العلم Philosophy of Sience« وأول من استخدم هذا المصطلح الفيلسوف الانجليزي« جون ستيوارت مل» S.Mill.كتابه« نظام المنطق» سنة ١٨٤٣[٣] ،وكان يعني عنده الوسائل والسبل التي نبحث من خلالها عن

الحقائق ، وعن الأدلة التي نتوصل من خلالها إلى القوانين الاستنباطية أو الاستنتاجية والاستقرائية التي تعتمد على فكرة القانون الطبيعي، والأحكام السببيةوالتجاربوالتصنيف...الخ[٤]« أما ليزرفيلدLazar Feld(٥) فيوضح العلاقة الوظيفية بين الطريقة العلمية (علم المناهج) وعلم الاجتماع(أو أي علم آخر) بقوله : إن العالم الاجتماعي يدرس الإنسان في المجتمع ، أما الباحث الذي يدرس المناهج أو الطريقة العلمية ، فإنه يدرس عمل العالم الاجتماعي والطرق التي يستخدمها في اجراء دراساته وبحوثه »[٦].

ويؤكد بعض الدارسين أنه إذا كانت عبارة أنه لاعلم بغير منهج ، فإن« المنهج العلمي قوامه الاستقراء » الذي مكن الإنسان - في نظرهم - من الوصول إلى القوانين التي تحكم الظواهر، وبالتالي السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم في توجيه ظواهرها لخدمة الإنسان[٧]. والمنهج العلمي في نظرهم هو مجموعة الخطوات التي يستخدمها الباحث لحل مشكلة بحثية محددة تتمثل في الاجابة عن تساؤلات ، أو اختبار فروض، أو الوصول إلى تفسير لبعض الظواهر، ويحدد « كينث بيلي» K. Bailey هذه الخطوات على النحو التالي: [٨].

اولا: اختيار مشكلة البحث وتحديد الفروض المفسره.

ثانيًا : تصميم البحث أو بيان طريقة الاجابة عن التساؤلات (تحقيق الفروض .

ثالثًا : جمع المادة العلمية التي تلزم.

رابعًا : تحليل المادة العلمية المجمعه.

خامسًا : تفسير النتائج ، ومن خلالها يتم الاجابة عن التساؤلات أو

اختبار الفروض

ويصف « برتراند راسل» تطور التفكير العلمي في عبارة موجزة حيث يقول: إن العلم خلال قرون تاريخه القليلة قد نما داخليا، ولعله لم يكتمل بعد ويمكن إيجاز هذا النمو بأنه الانتقال من التأمل إلى التحكم» (٩)

ويربط الباحثون بين المنهج العلمي وبين نوع محدد من المعرفة وهى المعرفة العلمية .

فهناك من يقسم المعرفة إلى ثلاثة أنواع ، وهى (١٠):

أ - المعرفة الحسية التجريبية البسيطه ، وهى المعرفة التي يمارسها الناس جميعا في حياتهم ، حيث يعتمدون على ملاحظة الظواهر من خلال الإدراك الحسي ، دون تجاوز ذلك إلى محاولة التعرف على العلاقات القائمة بينها أو تفسيرها . ومجرد الاعتمادعلى التجارب اليوميه والخبرات المباشرة .

ب - المعرفة العقلية . وتقوم على محاولات التفسير العقلي استناداً إلى الآراءالذاتية والتفسيرات الشخصية . وقد تطور هذا الأسلوب من مجرد التأمل الذاتي إلى أن اتخذ شكل القياس المنطقي عند فلاسفة اليونانLogica deduction في الفكر اليوناني القديم عند ارسطو . وقد اتهم النقاد هنا المنطق بأنه عقيم لايكشف عن جديد ولا يقدم تفسيراً للظواهر الواقعية ولايكشف عن العلاقة بينها ») ، وكما ذهب « جوبلو» فإن المنطق الصوري لايؤدي إلى الابتكار أو الاختراع أو كشف شيء جديد، وبالتالي لايسهم في تقدم المعرفة أو افادة الإنسان.

ج - المعرفة العلمية . وهي في نظرهم قاصرة على الاستقراء بنوعيه التام والناقص ويتحقق من خلال الملاحظة المنظمة للظواهر ، وفرض الفروض لتفسيرها ، وإجراء التجارب ، وجمع البيانات ، وتحليلها، ثم الخروج من هذا بالحكم على صحة أو كذب الفروض ، ثم يتقدم بعد ذلك فلا يقف عند الجزئيات المدروسة ، وإنما يحاول الكشف عن العلاقات الضرورية والواقعية بينها ويصل إلى التفسير العلمي للظواهر من خلال الوصول للنظريات والقوانين العلمية . هذا الفهم أوالتفسير هو المقدمة للتنبؤ العلمي الذي يمكن العلماء من التحكم في الظواهر إن أمكن أو الانتفاع من الفهم والتنبؤ بطرق أخرى مفيدة للإنسان .

اشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية .

ينقسم المشتغلون بالعلوم الاجتماعية إزاء المنهج المناسب في هذه العلوم إلى قسمين [١١]، الأول يدافع عن ضرورة تطبيق مناهج العلوم الطبيعية أو الكونية عند دراسة قضايا الإنسان والمجتمع والثقافة بدعوى أن هذه المناهج هى التي حققت الانجازات العلمية وما ترتب عليها من تطبيقات تقنية هائلة هى الركيزة الأساسية في الحضارة المادية المتقدمة التي يعيشها إنسان اليوم . وهذا القسم أطلق عليهم « كارل بوبر» أنصار المذهب الطبيعي في العلوم الاجتماعية ، وأهم من يمثلهم أنصار الاتجاه الوضعي مثل «دوركيم » وبعض أنصار الاتجاه الوظيفي مثل رادكلف براون . أما القسم الثاني فيؤكد خصوصية العلوم الاجتماعية وطابعها الإنساني المحمل بالقيم، ويرفض القول بالتماثل بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية ، وبالتالي يرفض امكان التنبؤ الدقيق بمسيرة هذه الظواهر وتطورها ، ويرفض امكان الكشف عن القوانين أو الاتجاهات أو الأنماط أو الايقاعات [١٢]، وعلى حد تعبير « بوبر » التي يسير التطور التاريخي أو التغير الاجتماعي وفقا لها . ويؤكد أنصار هذا الاتجاه المعادي للمذهب الطبيعي أن التمسك من جانب علماء الاجتماع والإنسان بتطبيق المناهج الطبيعية هو السبب الأساسي في جمود هذه العلوم ووصولها إلى حالة لاتدعو إلى الرضا [١٣] ويؤكد أنصار القسم الثاني أن القوانين الاجتماعية (إن أمكن الوصول إليها أصلا) فهى تختلف اختلافا جوهريا عن القوانين الطبيعية في نقطة جوهرية وهى إطلاق القوانين الطبيعية ، واتصاف القوانين الاجتماعية بالنسبية التاريخية أي الزمانية ، وبالنسبية المكانية [١٤].

وإذا كانت بعض « الظروف الاجتماعية النموذجية يعود إلى الظهور على نحو منتظم ، فإن وقوع الحوادث في الحياة الاجتماعية لايمكن أن يكون له نفس انتظام وثبات وقوع الحوادث في الكون والطبيعة . فالحوادث الاجتماعية المنظمة تعتمد في وقوعها على التاريخ ، وعلى الفوارق وعلى حجم النمو المعرفي، ولما كان حجم نمو معارفنا العلمية أمر لايمكن التنبؤ به [١٥]، ونفس الأمر بالنسبة للفوارق والخصائص الحضارية ، وبالنسبة لعوامل معقدة ومتعددة تؤثر على تشكيل الأحداث الاجتماعية ، فإنه لايمكن الحديث عن قوانين اجتماعية مطلقة (كما هو الحال في القوانين الطبيعية) وإنما هى قوانين ترتبط بزمان محدد ومكان محدد وشروط محدده ، مثال هذا - كما يذكر « بوبر» القوانين الاقتصادية في عصر الاقطاع ، أو في مطلع العهد الصناعي، أو في العصر الحديث . وهذا يعني ضرورة الاشارة إلى مكان وقوع الأحداث، والفترة الزمنية أو التاريخية لسيادة القوانين الاجتماعية التي يتحدث عنها [١٦].

والواقع أن استحالة تطبيق مناهج العلوم الطبيعية في العلوم الاجتماعية بشكل عام وعلم الاجتماع بشكل خاص يعود في نظر أصحاب القسم الثاني وأهم من يمثلهم ايفانز برتشارد و« كارل بوبر» و« ماكس فيبر» ، إلى مايلي:

أولاً: عدم امكان التعميم [١٧] يستند التعميم على اطراد الحوادث وانتظام وقوعها وتماثل الظواهر موضع الدراسة . و« لايوجد في التاريخ أو المجتمع اطراد طويل الأمد يصلح لأن يكون أساسا للتعميمات بعيدة المدى . هذاإذا صرفنا النظر على التوافه من الأمور المنتظمة المطردة كالقول البديهي أن

الكائنات الإنسانية تعيش دائما في جماعات ، أو أن بعض الأشياء كالهواء لاحد لوفرته ، وبعضها محدود الكمية ومن ثم يكون له قيمة شرائية أو تبادلية » . والقول بأن العلوم الاجتماعية يمكن أن تستخدم المنهج الطبيعي وتصل إلى تعميمات صادقة قول يتغافل عن حقائق التغير والتطور. ويذهب «بوبر» إلى أن القول بوجود قوانين اجتماعية قول مبالغ فيه وقد يستخدم لتبرير الأمر الواقع أو تأييد نظم سياسية أو اقتصادية معينة . ويضرب مثلا لذلك بما يسمى (قوانين الاقتصاد الصارمة) ويستهدفون بها منع تدخل الدولة لتنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال ولعل من أبرز أمثال هذا النمط من الاتجاهات الاجتماعية « الداروينية الاجتماعية ، والوظيفية ...» فالواقع قائم وأية محاوله لتجنب السلبيات مآلها الفشل، ولن تجلب إلا الدمار ، ولعل القول بأن الاطرادات الاجتماعية تختلف عن الاطرادات في الكون ، وأنها تختلف من فترة لأخرى ، وأن النشاط الإنساني هو القوة التي تعمل لتغييرها ، وإن كانت تعتمد على الطبيعة الإنسانية ، هذا القول يؤكد ضرورة اختلاف المنهج وطبيعة التعميمات وطبيعة مايطلق عليه القوانين وطبيعة أساليب واليات الدراسة ، وطبيعة الأهداف البحثية بين العلوم الاجتماعية والعلوم الكونية .

ثانيًا : اشكاليات التجريب[١٨] يعتمد التجريب على الفكرة القائلة « إن الأمور المتماثلة تحدث حتميا في الظروف المتماثلة » والتجريب يعتمد على التحكم في الظواهر المدروسة ، وامكانية العزل العمدي لبعض عناصرها لبحث تأثير بعضها على الآخر . وهذا التجريب بهذا الشكل يستحيل تطبيقه في العلوم الاجتماعية ، مادامت الظروف المتماثلة لاتحدث إلا في حدود

الفترة التاريخية الواحدة . وهذا يعني أن أية تجربة سواء معملية أو طبيعية Lab or Natural Experiment لن يكون لها إلا دلالة وقيمة محدودة جداً . يضاف إلى هذا أن عزل الظواهر الاجتماعية صناعية من شأنه أن يستبعد العوامل ذات الأهمية العظمى في الدراسات الاجتماعية ، فتجربة «روبنسون كروزو» الفكرية أو الاقتصادية المنعزلة لاتفيد اطلاقا دراسة النظم الاقتصادية المتنوعة التي لاتتكشف خصائصها ومشكلاتها وايجابياتها وسلبياتها إلا من خلال التأثير المتبادل بين الأفراد والجماعات ، وفي ظل متغيرات اجتماعية وثقافية متباينة ومتغيره . ويؤكد العديد من الباحثين أن التجارب الاجتماعية واسعة النطاق ليست تجارب بالمعنى الفيزيقي، إذ ليس المقصود بها العمل علي تقدم المعرفة وتراكمها ، ولكن المقصود بها تحقيق نصر سياسي، وهى تجارب تجري في المجتمع ويؤدي إجراؤها إلى تغيير الظروف الاجتماعية نفسها ، وليس من اللمكن تكرارها في ظروف مماثلة . فالظروف تكون قد تغيرت نتيجة اجراء التجربة في المرة الأولى .

ويحاول البعض الرد على القول بفردية الظواهر واستحالة عزلها وخطأ انتزاع الظاهرة من الموقف الكلي الذي يشكلها ، وصعوبات التحديد والتحكم والضبط وعدم الاطراد وعدم التماثل.. الخ، من خلال بعض الأقوال منها اللجوء إلى التجارب الطبيعية (١٩) (الثورات- النمو الاقتصادي- نظم الحكم - النهضات العلمية - الكساد الاقتصادي-... الخ) ، واستخدام منهج المقارنة للوصول إلى الخصائص والعوامل المشتركة التي تؤدي إلى نتائج مشتركة ويؤكد البعض أن فردية الظواهر الاجتماعية - مثل تفرد الحضارة المصرية أو الهندية أو الصينية أوالإسلامية .... الخ لايحول دون

دراسة العوامل المشتركة المؤدية إلى الحضارة ، ونفس الأمر بالنسبة للنمو أو الكساد الاقتصادي أو تجاربالثورات ، أو التفوق العلمي والتقني.... الخ.

ثالثًا : الجده وامتناع حدوث تكرار حقيقي في التاريخ الاجتماعي .

فإذا كان الإنسان يتعلم ، فالمجتمع له ذاكرة تاريخية ويتعلم.، ولهذا لايمكن أن نكرر التجارب داخل المجتمع الواحد، وإن تشابهت الظروف بين عدة مجتمعات فلابد من دخول متغيرات جديدة في كل مجتمع تحول قطعا دون التماثل الكامل، فإذا كان التاريخ يعيد نفسه ، فانه لايعيد نفسه في نفس المستوى ، خاصة إذا كانت للحوادث المعادة أهمية تاريخية ، وكان لها في المجتمع أثر باق. يقول بوبره أن التكرار الحقيقي ممتنع في التاريخ الاجتماعي... نعم إن التاريخ قد يعيد نفسه ، ولكنه لايعيده أبدًا في نفس المستوى » خاصة وهو يرى « أن الجده في علم الطبيعة ليست إلا جده في الترتيب والتأليف» وليست جدة حقيقية . وهذا يعني امكان توحيد التفسير عند دراسة الظواهر الطبيعية وعدم امكان ذلك في العلوم الاجتماعية . فالقوى المؤثرة في ظهور بعض الظواهر الاجتماعية المتماثلة ، قوى مختلفة متباينة متمايزة ، وذلك بعكس الحال في العلوم الاجتماعية .

رابعًا : التعقيد: الظاهرة الطبيعية ظاهرة بسيطة ترجع إلى عامل أو سبب محدد وقابلة للعزل التجريبي، أما بالنسبة للظواهر الاجتماعية ، فنحن بازاء نوعين من التعقيد: الأول ناشئ من أن الحياة الاجتماعية تعتمد على الحياة النفسية للأفراد أي (علم النفس) ، وهذا بدوره يفترض علم الحياة وهذا الأخير يفترض بدوره علمي الكيمياء والفيزياء . وإذا كان علم الاجتماع يأتي على قمة سلسلة العلوم - كما أكد ذلك كونت - فإن هذا دليل

على مبلغ التعقيد الهائل في الحياة الاجتماعية . أما النوع الثاني من التعقيد فمصدره استحالة العزل التجريبي للعوامل المشكلة للظاهرة الاجتماعية [٢٠].

خامسًا : تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية . ويترتب على سرعة التغير الاجتماعي وعدم خضوع الظواهر لقوانين الحتمية والاطراد والتواتر والعزل التجريبي، وعلى تعقد الظواهر ، استحالة أو حتى صعوبة الوصول إلى القوانين الثابتة التي تحكم حركة الظواهر الاجتماعية بغض النظر عن النسبية المكانية والزمانية والثقافية ، أو على الأقل صعوبة الوصول إلى قوانين مماثلة للقوانين الفزيائية ويذهب أنصار النزعة الكيفية في دراسة الظواهر الاجتماعية إلى أنه حتى لو وجدت هذه القوانين ، فإنه يستحيل علينا اكتشافها ، وأنه من العبث القول أنها موجودة أصلا.

سادسا:عدم الدقة في التنبؤ والتفاعل بين التنبؤ والنبوءه . يؤكد فلاسفة المناهج أن هدف العلم هو أولا الفهم والتفسير ، المؤدي إلى ثانيا التنبؤ بسير ومستقبل وتفسير الظواهر المدروسة ، وهذا يؤدي ثالثا إلى التحكم في هذه الظواهر والسيطرة عليها . والتنبؤ في العلوم الاجتماعية أمر صعب للغاية ، لا لتعقد الظواهر المدروسة ، أو لعدم خضوعها لمبدأ الحتمية أو العلية البسيطة أو الاطراد والانتظام فحسب، ولكن أيضا بسبب تبادل التأثير بين التنبؤات والحوادث المتنبأ بها ، وهذا مايطلق عليه « بوبر» « الأثر الأوديبي» . فعلم الناس بالتنبؤات يمكن أن تفسدها . ومثال هذا أن القول بأن سعر سلعة معينة (أسهم مثلا) سوف ترتفع لمدة ثلاثة أيام ، ثم يهبط بعدها ، سيجعل أصحاب الأسهم يقدمون على بيعها فوراً فتنخفض

الأسعاروتفسد النبوءة . وبالمثل التنبؤ باختفاء سلعة من الأسواق بعد شهر أو شهرين يجعل الناس تتسابق لاقتنائها وتخزينها فتختفي فوراً كذلك قد يسهم التنبؤ في ايجاد الحدث الذي تم التنبؤ به . كذلك فقد يؤدي إلى منع وقوع الحدث. وهذا يعني أن العالم الاجتماعي يمكن أن يتسبب في وقوع الحادث بالامتناع عن التنبؤ إما عامداً أو غافلاً . وهناك حالات كثيرة وسط بين الطرفين .

سابعاً : إشكالية القياس الكمي للظواهر الاجتماعية . يعتمد البحث الاجتماعي على الملاحظة والمعايشة والتعبير عن هذا في عبارات كيفية لغوية، أما امكان تحويل هذه الملاحظات إلى طابع كمي رقمي فقد يفقد الظاهرة خصوصيتها وماهيتها ، خاصة وأننا نتحدث عن قيم ومعاييرواتجاهات دينية ونفسيه وعلاقات وجماعات. وهناك من يرى إن الكمية والكيفية ليست خاصية في الظواهر المدروسة ، ولكنها أمر يتصل بأساليب الدراسة . وهم يؤكدون أنه مع تقدم الأساليب الاحصائية والمقاييس الاجتماعية يمكن التغلب على هذه الإشكالية .

ثامناً : البناء التاريخي للظاهرة الاجتماعية . لايعتمد فهم الظاهرة الطبيعية على تاريخ مكوناتها . وعلى سبيل المثال إذا عرفنا الأوضاع النسبية للمجموعة الشمسية وكتلها وكميات حركاتها في أية لحظة معينة ، أمكن تعيين جميع حركات المجموعة في المستقبل تعيينا كاملا. ولا نحتاج أن نعرف بالإضافة إلى هذا أي الكواكب السيارة أقدم من غيره ، أو أيها انضم إلى المجموعة الشمسية من خارجها. أي أن تاريخ هذه المجموعة لايضيف شيئاً جديداً إلى معرفتنا بسلوكها وتركيبها وتطورها في المستقبل.

وهنا يختلف البناء الفيزيقي اختلافًا جوهريًا عن البناء الاجتماعي، إذ لايمكن فهم هذا البناء الأخير أو التنبؤ بمستقبله إلا بعد دراسة وافيه لتاريخه ، حتى ولو كان لدينا معرفة تامه بهيئة تأليف أفراده في لحظة محددة . ولكل بناء اجتماعي خصوصيته التاريخية والثقافية الأمر الذي يصعب معه التعميم أو الوصول إلى قوانين عامة .

تاسعًا : الحاجة إلى المناهج والتفسيرات الذاتية عند دراسة الموضوعات الاجتماعية . وهذا مايطلق عليه بعض علماء المناهج « الإدراك الحدسي» . فالفهم الصحيح لهذه الظواهر والموضوعات الاجتماعية يتطلب الإدراك الباطني لهذه الظواهر، أو فهم منطلقاتها وادراك أغراضها ومعناها ودلالاتها ومحركاتها في عقول الناس ودوافعهم وعدم الاقتصار على التفسير العلي الخارجي كما هو الحال في العلوم الطبيعية وهذا هو الفرق بين المناهج الكمية والكيفية . ويؤكد « بوبر» أن هناك ثلاث صور للمناهج الذاتية في التفسير أو ماأطلق عليه « مذهب الإدراك الحدسي» في فهم الأحداث الاجتماعية : الأولى : يؤكد على فهم الحدث من خلال معرفة وتحليل القوى التي سببته سواء الأفراد أو الجماعات المرتبطة به . وفهم مصالح كل منها وأهدافها [٢١]. أما الصورة الثانية - فإنها تضيف إلى هذا الفهم والتحليل ضرورة فهم معنى وقوع الحدث (ظاهرة أو تغير أو جريمة ...الخ) وأهمية هذا الحدث . والمقصود هنا بالمعنى والأهمية ، معرفة أثر هذا الحادث . فالحادث الاجتماعي يستمد أهميته من تأثيره في الكل الذي حدث فيه . فإنشاء جيش مثلا أو تنحيته في بلد ما قد يؤدي إلى تغيرات هامه في البلدان الأخرى المجاورة . فربما تكون جيوشها القديمة كافية لحمايتها قبل

هذا الحادث الجديد. وهنا لابد من تحليل أثر أي حادث أو ظاهرة في الاطار الكلي الذي تحدث فيه وتحليل ردود الأفعال ازاءها ، سواء من جانب أفراد أو جماعات أو مجتمعات . أما الصورة الثالثة . فإنها تضيف إلى ماسبق . فأنصارها يؤكدون أهمية ادراك معنى الحادث الاجتماعي، وأهمية تحليل نشأته وآثاره ومعرفة تفاعله مع الموقف الذي حدث داخله تأثيراً وتأثرا . وإلى جانب كل هذا فهم ماوراء الحادث من اتجاهات وميول موضوعية تاريخية تسود الفترة التي حدث فيها (كازدهار أو انحلال بعض التقاليد أو الدول أو النظم). هذا إلى جانب أهمية فهم مايسهم به هذا الحادث في العملية التاريخية التي تمخضت عن هذه الاتجاهات. وهذا التفسير الكيفي الذي يتصل بتدخل الباحث في التفسير بالاستبصار، أو مايطلق عليه «بوبر» « منهج الإدراك الحدسي» يتسق مع خصائص الظواهر الاجتماعية مثل الجدة والتعقيد والعضوية والكلية والخصوصية والعمق التاريخي... الخ.

عاشراً : إشكالية تطبيق المناهج الكمية .

إذا كانت الحوادث تفسر في علم الطبيعة تفسيراً كميا محكما مضبوطا، من خلال تطبيق الصيغ الرياضية والرمزية ، فإن التفسيرات للأحداث الاجتماعية يغلب عليها الطابع الكيفي بالرجوع إلى الميول والمصالح والأهداف والعلاقات المتعاونة أو المتصارعة . وإذا كان هناك من يحاول تطبيق المناهج الكمية في الدراسات الاجتماعية من خلال الاحصاء ، فإن هناك فروقا هائلة بين الطرق الاحصائية المتبعة في العلوم الاجتماعيه ، وبين الصيغ الرياضية المستخدمة في التعبير عن القوانين الطبيعية . وقد حقق العلم الطبيعي تقدما كبيراً عندما حول الكيفيات الفيزيقية مثل (ضوء أصفر

ساطع) إلى وصف كمي دقيق (قياس لأطوال موجات وقياس لشدة الضوء بمعايير ثابتة) . وعند محاولة الاقتداء بهذا التفسير في مجال العلوم الاجتماعية نصادف بصعوبة كبيرة . فإذا قلنا مثلا « يزداد الميل نحو التوسع الاستعماري بازدياد شدة التصنيع » فإننا نواجه بعدة ملاحظات ، أولاها أنها لاتصدق في الواقع في كل الأحوال، وثانيها أننا لانملك طريقة لقياس الميل نحو التوسع ، أو لشدة التصنيع ، وثالثها أن المفاهيم غير متفق عليها فما هو الاستعمار(مفهومه) وماذا يعد استعماراً وما لايعد، وكذلك الأمر بالنسبة لمفهوم التصنيع . وهذا يعني أن هناك اشكالية كبرى بالنسبة لتحويل الكيفيات الاجتماعية إلى كميات قابلة للقياس الدقيق بمقاييس ثابتة متفق عليها (٢٢).

حادي عشر : يذهب « بوبر» إلى أن هناك صراعا بين نوعين من المنهجية . الأولى ماأطلق عليه « الماهوية المنهجية » ، والثانيه هى الإسمية المنهجية(٢٣) الأولى نرجع إلى أرسطو حيث تحاول طرح تساؤلات مثل : « ماهى المادة ؟ أو ماهى القوة ؟ أو ماهى العدالة ؟ أو ماهى الجماعة ؟ أو ماهى الدولة ؟ أو ماهو التفلك ؟ .... الخ . أما المنهجية الاسمية فإنها لاتركز على الجوهر والماهية ولكنها تركز على السلوك والخصائص حيث تطرح تساؤلات مثل «كيف تسلك هذه القطعة من المادة ؟ ، كيف تتحرك وهى بجوار أجسام أخرى ؟ » ومهمة العلم عند أنصار الاسمية المنهجية ليست معرفة جوهر الموضوعا ت المدروسة ، وإنما معرفة خواصها وسلوكها. وهم يستخدمون في هذا ألفاظًا ومصطلحات جديده ولا يتقيدون بالمعاني الأصلية أو الجوهرية للموضوع المدروس. أي أنهم يتعاملون معه من خلال اصطلاحات

علمية . وقد تقدمت العلوم الطبيعية بشكل ملحوظ من خلال هذه الاسمية المنهجية ، حيث لايهتم الباحث بمعرفة ماهية الضوء أو الذرات أو المادة ، وإنما يهتم بالمشاهدات والخصائص في الاستخدامات . وقد سارت علوم الحياة شوطًا هامًا في هذا الاتجاه الاسمي بعيدًا عن تساؤلات تتصل بطبيعية الحياة أو طبيعة التطور.... الخ.

ولعل المشكلة في مناهج العلوم الاجتماعية عدم امكان انفكاكها عن منهجية الاتجاه الماهوي الذي هو كيفي في مضمونه . فالعلوم الاجتماعية تهتم بتفسير ظواهر كالدولة ، والعمل الاقتصادي، والطبقة ، والجماعة ، والانحراف... وهذه لايمكن فهمها إلا بالكشف عن ماهيتها . وهذا يعني عدم امكان الاكتفاء بالاسمية المنهجية التي أدت إلى النجاح والدقة والتحديد في مجال العلوم الطبيعية ، عند دراسة موضوعات العلوم الاجتماعية. فليست هناك ثوابت في العلوم الاجتماعية . فالنظام الاجتماعي (الأسري أو السياسي أوالاقتصادي...) الذي ندرس تغيره ، قد يتلاشى جوهره بعد التغير ، حيث ينقلب من النظام الاستبدادي إلى الديموقراطي ، أو من الاشتراكي إلى الرأسمالي ، أو من الريفية إلى الحضرية ، أو من اقتصاديات الكفاف إلى الوفرة .... الخ. وهذا يعني أن جوهر الموضوع المدروس يكون قد تغير ، الأمر الذي يقتضي دراسة جوهر أو ماهية الموضوع وعدم الاكتفاء بدراسة الخصائص . أن التغيرات في العلوم الطبيعية (في علم الميكانيكا مثلا) هى حركات أو تغيرات مكانية - زمانية يلحق الأجسام الطبيعية ، وتبقى الأجسام التي هى موضوع الدراسة هى هى . أما في مجال علم الاجتماع فقد يتغير النظام نفسه الذي هو موضوع

الدراسة ، تغيراً جوهريا بحيث يستحيل القول بأن النظام الاجتماعي واحدا بعينه قبل التغير وبعده.

ويذهب « بوبر » أن مصطلحات مثل « الكساد، والتضخم ، والانكماش، ... الخ » أدخلت إلى العلوم الاجتماعية أول الأمر بطريقة اسميه، ولكنها لم تحافظ على الطابع الاسمي. فمع تغير الظروف الاجتماعية اختلف العلماء فيما يعد تضخماً حقيقياً أم لا . وهذا يقتضي العوده إلى دراسة ماهية أو جوهر المصطلحات ، ويبرز السؤال حول جوهر التضخم . وإذا أضفنا إلى هذا أن ماهية الموضوعات الاجتماعية لايمكن فهمها إلا من خلال تشكلها خلال التاريخ (الطبقات - النظم - الجماعات - التنظيمات - الجرائم والانحرافات -الثقافات .... الخ) ، فإن المصطلحات المناسبة للدراسة ستكون مفهومات تاريخية بالضرورة ينطبق هذا على مصطلحات كالأمة اليابانية أو المصرية ... كما ينطبق على مصطلحات كالطبقة البرجوازية والمجتمعات الصناعية والمجتمعات المتخلفة والنامية .... كل هذا يعني أن العلوم الاجتماعية تحتاج إلى المناهج الماهوية والتاريخية لفهم وتفسير الموضوعات المدروسة (٢٤)، الأمر الذي يحيلها إلى علوم كيفية تدرس ظواهر فريدة غير متكررة ، كل منها له ظروفه وملابساته الخاصة .

آراء أنصار تطبيق المنهج العلمي في علم الاجتماع:

وفي مقابل هذه الآراء والاشكاليات يرى أنصار المنهج العلمي أنه يمكن التغلب عليها على النحو التالي:

أولاً: اشكالية تعقيد الظواهر الاجتماعية مقارنة بالظواهر الفيزيقية ، هي أمر نسبي . وقد كانت الظواهر الطبيعية تبدو كذلك خلال القرن الثامن عشر وقد يكون هذا التعقيد ناشئ عن الجهل بها ، ومع مزيد من الدراسات والبحوث الأعمق يمكن تبسيطها وتحديد العوامل المسئولة عنها ، ووزن كل عامل بدقة ، ويشير (هربرت سايمون) إلى أن الرياضيات (والأحصاء) سوف يسهم في التغلب على ماينسب إلى الظواهر الاجتماعية من تعقيد(٢٥)»

ثانياً: اشكالية التجريب في علم الاجتماع لاستحالة الضبط والتحكم في العوامل والعزل التجريبي لها . فضلاً عن أن عزلها يؤدي إلى انتزاعها من السياق الكلي لها وبالتالي يجردها من دلالتها الثقافية والاجتماعية والتاريخية . وهنايذهب أنصار علمية علم الاجتماع بأن هناك التجارب الطبيعية ، وهناك التاريخ وهو يصلح ميداناً واسعاً للبحث والمقارنة بديلا عن التجارب . وهنا يمكن بحث الثورات ، والأزمات الاقتصادية ، وتجارب التنمية ، والتجارب التعليمية ، وعوامل النهضة ، والحضارات » فهو يتيح فرص للمقارنة .

ثالثاً : القول بعدم الاضطراد والتماثل في الظواهر الاجتماعية ، والقول بفرديتها ، فإن الفحص الدقيق للظواهر يمكن أن يكشف عن سمات عامة لها يمكن التعميم بناء عليها ، كما في حالة التخلف والتنمية ، أو الإدارة

أو التعليم ... الخ .

رابعًا : القول بسرعة واستمرار التغير وعدم الخضوع للحتمية والتفاعل بين النبوءة والتنبؤ ، كل هذا لايسوغ القول بعدم خضوع الظواهر لقوانين يمكن الوقوف عليها من خلال المنهج العلمي . ولكن هذه العوامل تعني ضرورة البحث عن مناهج أوطرق وأساليب وأدوات مناسبه . والقانون العلمي ينص على ضرورة توافر شروط محددة وظروف معينة ، فإذا تغير الظروف والشروط فإننا نكون بصدد حالة جديدة غير التي ينص عليها القانون

خامسًا : قضية الذاتية وتدخل الجوانب الشخصية والقيمية والأيديولوجية، قضية مثارة في كل العلوم ، والأمر في العلوم الاجتماعية يتوقف على ضمير الباحث ومدى تقدم وسائل القياس ، وقدرات الباحث، والتدريبات التي حصل عليها .

سادسًا : قضية كيفية الظواهر وعدم امكان التعبير الكمي عنها . وهذه القضية كانت تمثل اشكالية في العلوم الطبيعية في بداية البحث فيها ، ومع تقدم الأساليب الرياضية والاحصائية سوف يتم التغلب على اشكالية التكميم(٣٦).

مناقشة القضية : الإشكاليات ومدخل للحل:

مهما كان من حجج المؤيدين والمعارضين لتطبيق المنهج العلمي الطبيعي في دراسة الظواهر الاجتماعية ، فإن هناك فروق جوهرية بين الظاهرة الطبيعية الخاضعة للعلية الميكانيكية أو الحيوية وليس لها إلا الظاهر ، وبين الظاهرة الاجتماعية التي لها ظاهر وباطن ، ولها معنى يقف خلف وجودها ومظاهرها المادية . فالظواهر الاجتماعية لها عدة عناصر، منها المعاني والقيم والمعتقدات والمعايير التي تعرض نفسها على التفاعلات الاجتماعية اليومية ، ومنها البشر الذي يتمثل هذه المعاني والقيم وتحكمه المعايير خلال تفاعلهم وأفعالهم وعلاقاتهم وتطلعاتهم ، ومنها الآليات المادية التي يستخدمها الإنسان ويوظفها في خدمة أهدافه ، ومنها الرموز التي تلعب دوراً هاماً في اضفاء المعاني والخلفيات على الوجود الاجتماعي. فهناك عدة مستويات متفاعلة للظواهر الاجتماعية هناك المستوى العقدي والايديولوجي الذي يوجه فكر الفرد وسلوكه وهى الموجهات الدينية والفلسفية والمصلحية .... وهناك المستوى السلوكي الذي يعكس الموجهات القيمية والعقدية والايديولوجية والمصلحية ، كما يعكس ضرورات وضغوط الواقع ، وهناك المستوى المادي متمثلا في كل جوانب الثقافة المادية للمجتمع.

كل هذا يعني ضرورة الوقوف على المعنى الذي يقف خلف الظواهر ، لأن الوقوف عند مرحلة السلوك الظاهر لايؤدي إلى فهم الظواهر ، وهنا تسقط السلوكية والوضعية . وفي غيبة المعلومات التاريخية والوثائق التي تغطي تاريخ النظم والظواهر والمجتمعات والجماعات ، يلجأ الباحثون إلى مناهج غير موثوق بها كالتاريخ الظني ، أو اعتبار المجتمعات البدائية ممثله

للحالة الأولى من المجتمعات البشرية .. وفي هذا تجاهل لوحدة الأصل البشري ولحركات الهجرة والاختلاط والاحتكاك الثقافي بين مختلف الجماعات البشرية على مدى آلاف السنين . وهكذا يسقط المنهج التاريخي كمنهج قادر على القاء الضوء على أصول المجتمعات والجماعات والنظم والظواهر، وعلى تطورها منذ بداية البشرية حتى اليوم.

وبغض النظر عن اشكالية المناهج الكمية والكيفية ، وهوس العدد وجنون الكم في الدراسات الاجتماعية (على حد تعبير سوروكين)، وبغض النظر عن عدم قدرة هذه المناهج الكمية على التعبير عما وراء الظواهر من محركات وقيم وأهداف ودوافع وعقائد وتصورات...، وبغض النظر عن افتقاد الخيال السوسيولوجي في الدراسات الأمبيريقية التي تفتت الواقع وتجزئه ، وبعض النظر عن اشكاليات التمييز بين الماهوية المنهجية والاسمية المنهجية ، وبين النزعة الفردية المنهجية والنزعة الكلية الشمولية Holism، واشكاليات الصراع بين أنصار المناهج الوضعية الكمية وبين أنصار المناهج الجدلية التي تركز على التناقضات والصيرورة والفهم الكلي والأبعاد التاريخية والمسئولية المجتمعية للعلم والتزام العالم بقضايا المجتمع ، وعلى قوانين الجدل (التناقض ونفي النفي والتحولات الكيفية ... الخ)[٢٧]، بغض النظر عن كل هذه الاشكاليات ، فإن هناك تساؤلات يجب الاهتمام بالاجابة عنها ، وهذه الاجابة تكشف قصور المناهج الوضعية والجدلية والكمية والكيفية ، وتبرز الحاجة إلى الرجوع للوحي كمصدر رئيسي للاجابة عن تساؤلات مطروحه ، جنبا إلى جنب مع المناهج الوضعية الكمية والكيفية. وفيما يلي نماذج من هذه الأسئلة :

أولا: إذا كان تاريخ المجتمعات والنظم والظواهر أساس للوقوف على القوانين التي تحكم حركة التغير واتجاهاته وفهم النظم وتطورها .... الخ ، وكان أغلب هذا التاريخ مجهولا لايعلم منه إلا عمر الحضارات وهى حديثه نسبيًا بالنسبة لعمر الإنسان على الأرض ، فكيف يمكن الحصول على هذه المعلومات ؟

ثانيًا :إذا كان من اللازم الانطلاق في فهم المجتمع في ثباته وتغيره اطار لايستمد من الواقع فكل النظريات الكبرى لايتوافر لها الصورة المنطقية للنظرية العلمية ، ولم يصل علم الاجتماع للأن لاطار نظري مستمد من الواقع يصلح كأساس متفق عليه لفهم المجتمع والثقافة والنظم والتغير والتاريخ ...، فمن أين نأتي بهذا الاطار ؟

يؤكد أغلب كتاب النظرية - وهذا حق- أن هذا الاطار يستمد من فلسفات شخصية ، وهذه الفلسفات والرؤى مقيدة دائما بحدود زمانية ومكانية وثقافية ومصلحية وايديولوجية ، ومحدده بقدرات وخلفيات المنظر . وهنا تثار مسالة الموضوعية والذاتية والصلاحية للتفسير. وغياب هذا الإطار النظري يجعل البحوث الواقعية تسفر عن معلومات مفتته مشتته لايربطها رابط، كذلك تثار عوامل الانطلاق من اطار نظري فلسفي معين (وظيفي- صراعي- فينومينولوجي- اسلامي... الخ) دون غيره ؟

ثالثًا : بعد مضي مايقرب من مائتي عام على النشأة الأوربية لعلم الاجتماع ، هل حقق العلمية والاتفاق، وهل وصل إلى نظريات متفق عليها، أو قابلة للاختبار الامبيريقي بحيث يصل المراجعون إلى نفس النتائج ؟

رابعًا : التعدد النظري والصراع المنهجي يثير اشكالية الاختيار وأهدافه، كما يثير عدة أسئلة فرعية حول:

أ - ماهى دوافع ومنطلقات اختيار أطر نظرية ومنهجية متصارعه.

ب - في حالة قيام باحثون ينتمون إلى مدارس سوسيولوجية متصارعة بدراسة الظاهرة أوالمتغيرات في نفس المجتمع في نفس الوقت (وظيفي - صراعي - إسلامي...)هل يصلون إلى نفس النتائج والتفسيرات والفهم ؟ وإذا قام باحثون متعددوا الجنسيات بدراسة نفس الظاهرة في نفس المجتمع، هل يتفقون في النتائج؟ ولماذا الاختلاف؟

ج - إذا كان المنهج العلمي هو منهج التكذيب، فهل طبق هذا المنهج في الدراسات الاجتماعية ، حتى بنسبة معينة ؟ أم أن الدراسات النظرية والميدانية تحاول غالبيتها تدعيم فروض ضمنية Domain Assumptisons وتلبسها ثوب الفروض العلمية Hypothesis (٢٨).

د - الأطر النظرية في علم الاجتماع تستند إلى مسلمات ، وهنا يثار سؤال حول مصدرها ؟ هل هى بشرية فلسفية أم إلهية ؟

خامسًا: علم الاجتماع يوظف نظريا ومنهجيا في خدمة المجتمعات ، ومحاولة اضفاء طابع العالمية والكونية على بعض النظريات الصادرة عن الغرب ، هى محاولة لنشر هذه النظريات في العالم - خاصة النامي، تحقيقا لمصالح غربية وتكريس للتبعية في هذه الدول، والمتبع للعديد من النظريات الغربية المتصارعة يدرك أنها صنعت لأهداف سياسية ومصلحية

ولم تصدر عن منطلقات علمية ، وهذا ينطبق على النظرية الماركسية كما ينطبق على النظريات الوظيفية ، ونظرية التحديث، وهذا ينطبق على أغلب النظريات المطروحة ، سواء الكبرى أو الصغرى [٢٩].

سادساً : لايمكن التخلي بالكلية عن المعيارية في العلوم الاجتماعيه ، فعلوم الاجتماع التطبيقية (التنمية ، الإدارة ، التربية ، الجريمة والعقاب، المشكلات .... الخ) تتطلب تصوراً للمجتمع المرغوب فيه ، بعلاقاته وقيمه ونظمه ....وصورة للشخصية المطلوب بناؤها والتي على مختلف التنظيمات المسئولة عن التنشئة الاجتماعية الوصول إليها ، وتحديد مايعد مشكلة ومالايعد، وما يقع في حدود الحريات الشخصية والعامه ، وفي حدود الحقوق والواجبات ، وما يعد سويا وما يعد منحرفا.... الخ . وهنا يطرح تساؤل حول مصدر هذه المعياريات (فلسفات ليبراليه أو اشتراكية ، هل مصدرها الاجماع أو العقل الجمعي أم فلسفات وضعية أم وحي إلهي؟

سابعًا : يخطئ من يظن أن قضية منهجية العلوم الاجتماعية قد حسمت لصالح التكميم أو الاتجاه الكيفي، فمحاولة التبشير بهذا الاتجاه أوذاك يحمل خلفه مضامين ايديولوجية وغايات ومصالح مجتمعية وجماعية وشخصية [٣٠] وقد اتهم أنصار الاتجاهات النقدية والفينومينولوجية القائلين بالحسم بالسذاجة .

ثامنًا : إن قضية الاطار التصوري والمنهجي لفهم المجتمع والثقافة والتاريخ والإنسان يرتبط بمصادر المعرفة المعتمده ، وهى المصادر الحسية والعقلية عند السلوكيين والوضعيين ، والمصادر التأملية والظنية عند البعض (أنصار التاريخ والتأويل الظني) ، ولا مخرج من أزمة العلوم الاجتماعية

إلا من خلال الاستناد إلى وحي السماء متمثلا في مصادر التشريع الإسلامي. وهذا ماسيتضح بشكل أكثر تفصيلا خلال الفصول القادمة .

١ - ارجع إلى لسان العرب لابن منظور.
٢ - راجع دنكن ميتشل : معجم علم الاجتماع - ترجمة احسان الحسن . دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٦ ص ١٤٤.
(٣)ارجع إلى كتاب.J.S.Mill . 1843 . System of Locic
٤ - المصدر السابق ص ١٤٤
٥ - ارجع للمصدر السابق وإلى دراسة :
P. LazorFeld M. Rosenberg: The Language of Social Research
٦ - R.K.Merton: Problems in Melhodology today 1959.
٧ - عبد الباسط حسن : أصول البحث الاجتماعي- مكتبة وهبة ١٩٨٥ ص ١٧.
8- K.D.Bailey: Methods of Social Research : The Free Press- Newyork 1978 p.4.
٩ - عبد الباسط حسن : المصدر السابق ص ١٧.
١٠- المصدر السابق ص ٢٤.
11- Karl R. Popper : The Poverty of Historicism: Toutledge and Kagan Paul - London 1957
وقام عبد الحميد صبره بترجمة هذا الكتاب تحت اسم « عقم المذهب التاريخي- نشرته منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٥٩. انظر ص ١٠، ١١.
١٢- المصدر السابق.
١٣- المصدر السابق.
١٤- المصدر السابق ص ١٥-١٦.
١٥- المصدر السابق ص ٥.

١٦- المصد السابق ص ١٥.
١٧- المصدر السابق ص ١٨.
١٨- المصدر السابق ص ١٩.
١٩- حامد عمار : المنهج العلمي في دراسة المجتمع ، وارجع إلى عبد الباسط حسن ص ٩٩-١٠٠.
٢٠ - كارل بوير: المصدر السابق ص ٢٢.
٢١- المصدر السابق ص ص ٣٢-٣٤.
٢٢- المصدر السابق ص ص ٣٦-٣٧.
٢٣- المصدر السابق ص ص ٣٧-٤٥.
٢٤- المصدرالسابق ص ٤٥.
٢٥- عبد الباسط حسن . المصدر السابق ص ٩٨. وارجع إلى قباري محمد إسماعيل. مناهج البحث في علم الاجتماع . مواقف واتجاهات معاصرة . منشأة المعارف ١٩٨٣ ص ١٥٤ ومابعدها.
٢٦- للمزيد من هذه الاشكاليات ارجع إلى الدراسات الآتية : أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه وكالة المطبوعات ، الكويت سنة ١٩٨٦ص ٨، ماهر عبد القادر محمد علي.. فلسفة العلوم - المشكلات المعرفية - دار النهضة العربية ، بيروت ج ٢ سنة ١٩٨٤، توماس كون : فلسفة العلوم : تركيب الثورات العلمية ، دار النهضة ، ترجمة د. ماهر عبد القادر سنة ١٩٨٨، محمد علي محمد: البحث الاجتماعي: دار المعرفة الجامعية ، غريب محمد سيد أحمد: تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي: دار المعرفة الجامعية ، عمر محمد التومي الشيباني: مناهج البحث الاجتماعي، ومحمد سلام مدكور: الاجتهاد في التشريع الإسلامي.
٢٧- عبد الباسط عبد المعطي: البحث الاجتماعي . محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده . دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥ ص ص ١٠٧-١١٥.
28-Alvin Gouldner : The comming Criss of Western Sociology : Heinmann- London, New Delhi 1971. Robert . Nisbet . Sociological Tradition.

٢٩- عثمان الرواف : التنمية والتبعية : أوجه التباين بين الطرح النظري والواقع التطبيقي: مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - المجلد ١٧ العدد(٢) ١٩٨٩ ص ص ٥١-٨٢

I. Gendzier: Managing Political Change: Scientists and the Third World Boulder Co: Westview press 1985.

ويذكر الباحث هنا بالوثائق أن نظرية التحديث تم صنعها في الجامعات الأمريكية خلال الخمسينات والستينات بالتعاون مع المؤسسات السياسية والخارجية الأمريكية لمواجهة التحدي السوفيتي وتكريس المصالح الاقتصادية للرأسمالية الأمريكية . وإن حلقات دراسية في مجال التنمية جمعت اكاديميين ورسميين تمت في جامعات هارفارد، .M.LT، وبرنستون وشيكاغو... الخ ورفعت تقاريرها للجهات الحكومية المعنية . الرواف ص ٥٩.

٣٠ - رايت ملز : الخيال العلمي الاجتماعي: ترجمة عبد المعطي الهواري: دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية ١٩٨٧، ارفنج زايتلن : النظرية المعاصرة في علم الاجتماع : ترجمة عودة وعثمان: دار السلاسل ، الكويت ١٩٨٩، محمد محمد امرزيان : منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية : الدار العالمية للكتاب الإسلامي بالرياض والمعهد العالمي للفكر الإسلامي ١٩٩٢، بوتومور : علم الاجتماع والنقد الاجتماعي: ترجمة الجوهري وآخرين ، دار المعارف ١٩٨١.

الفصل الثاني

المنهج العلمي وأهمية توجيهه إسلاميا

١ - مقدمة

٢ - موقف الإسلام من المناهج وطرق التفكير والبحث.

٣ - التوجيه الإسلامي لمناهج علم الاجتماع وضوابطه

٤ - كيفية تحديد المنطلقات الإسلامية لمناهج علم الاجتماع.

٥ - الوحي كمصدر رئيس في مناهج علم الاجتماع.

٦ - واقعية القوانين الاجتماعية المستندة إلى الوحي

٧ - أبرز خصائص التوجيه الإسلامي لمنهج دراسة الواقع الاجتماعي.

٨ - مصادر الفصل الثاني.

المنهج العلمي وأهمية توجهه إسلاميا في القضايا الرئيسة

يختلف الباحثون والمفكرون في تحديد المقصود بالمنهج في الدراسات العلمية ، ولهذا يجب البدء بتحديد المقصود بالمنهج وفك هذا الاشتباك تحريًا للدقة المطلوبه . وهناك عدة أمور يجب التنبيه إليها في هذا الصدد.

أولاً : يعالج علماء الغرب العلم في إطار التصورات المادية ، ويعبر (جيمس كونانت) عن هذه النظرة الغربية بقوله (إن العلم هو سلسلة متصلة من الحقائق والمفاهيم العلمية تم الحصول عليها من الملاحظة والتجربة ، والتي تقود إلى المزيد من الملاحظة والتجربة)[١]. ولاشك أن هذه نظرة ضيقة للعلم. فالعلم يتضمن التعرف على الواقع المادي، وعلى حقائق الوحي وهو مايتضمنه العلوم الشرعيه ، وقصر العلم على الواقع المادي تجاهل للدين ولحقائق الوحي، وهى المعرفة الوحيدة اليقينية في نظر المؤمنين، بينما تكون المعارف المادية الاجتهادية معارف ظنية قابلة للتكذيب والتغير والتطور.

ثانيًا : يختلف الباحثون في تحديد المقصود بالمنهج ، فإذا كان المنهج لغة هو الطريق الواضح المستقيم ، فإن المعنى الاصطلاحي عند علماء المناهج ، غيره عند بعض الكتاب والفلاسفة والمفكرين . فعلماء المناهج أو فلاسفة العلم يقصدون بالمنهج ، أو المناهج (بالجمع) ، مجموعة طرق البحث العلمي التي يستخدمها الباحثون للاجابة عن تساؤلاتهم أو تحقيقا لفروضهم ، وصولا إلى اجابات لهذه التساؤلات، أو

اختبار للفروض ، ومعرفة الحقائق . كذلك فإن المناهج تستخدم على أنها طرق البرهنة على صحة قضية أو فكرة معينة .

ولكن مصطلح المنهج قد يستخدم ليقصد به أشياء أخرى ، مثال ذلك الخطوات الاجرائية التي يستخدمها الباحث في أي علم من العلوم ، أو طرق عرض وطرح الأفكار والمعلومات التي يريد الباحث أن يقدمها ، أوأسلوب الكاتب في معالجة وتناول قضية أو موضوع أو أمر من الأمور ، أو المقرر الدراسي المبرمج الذي يدرسه الطالب...الخ

ثالثًا : إذا كان أغلب كتاب وفلاسفة المناهج في الغرب يقرنون المنهج بمنطق الكشف العلمي Logic of Scientific discovery (٢) فإننا سوف لانستبعد هذا التصور ، ولكننا نراه قاصرًا على العلوم الكونية والواقعية فقط ويستبعد بالتالي العلوم الشرعية القائمة على حقائق الوحي. ولهذا فإننا سوف نستخدم مصطلح المنهج ليشير إلى مجموعة الطرق والعمليات العقلية التي يستخدمها الباحث للوصول إلى :

أ - الإجابة عن تساؤلات (تتطلب الرجوع إلى الواقع واستخدام الملاحظة والتجربة والمقارنة ... الخ ، أو تتطلب الرجوع إلى نصوص يقينية وهى القرآن الكريم والسنة المطهرة ، أو تتطلب فحص تحليلي أو نقدي لآراء ونظريات أو مذاهب مطروحة ، مثل الدراسات الفقهية أو المذهبية أو نظريات العلوم الاجتماعية ، .. أو تتطلب الرجوع للعقل السليم أو مايعده العقل بديهيات ومسلمات تتفق عليها العقول السوية ، أو استنباط نتائج من مقدمات أو من مسلمات أو بديهيات.

ب - تحقيق فروض أو حلول مؤقتة لمشكلات علمية . والتحقيق هنا يشير إلى اختبار مدى صحة أو كذب هذه الفروض، سواء من خلال الرجوع إلى الواقع (ملاحظة أو قياس أو تجربة أو مقارنة ...) أو الرجوع إلى التاريخ والوثائق، أو الرجوع إلى الدراسات الواقعية أو نتائج البحوث السابقة .

ج - محاولة الوصول إلى حقائق ومعلومات يقينية ، وهذا لايكون إلا من خلال الرجوع إلى مصادر يقينية ، وهى الوحي ممثلا في الكتاب والسنة .

رابعًا : تتنوع الأساليب والمناهج العلمية بتغير تصور المقصود بالعلم. إن مفهوم العلم يتغير بتغير الحضارات والثقافات والأزمنة والأماكن . وهذا يعني أن النموذج التجريبي ليس هو النموذج الوحيد الموصل إلى اليقين بشهادة الوضعيين أنفسهم (٣). فهناك تعدد في الأساليب العلمية ، وهى كلها تهدف إلى اكتشاف الحقائق، ولابد أن يتوافر لها عدة خصائص كالصدق والموضوعية وسلامة المصادر. يقول (إمرزيان) أن المشتغلين بالعلم يقولون أن الفكرة تكون علمية إذا كانت مطردة مهما اختلفت الظروف الزمانية أو المكانية ، وتكون علمية إذا كانت صادقة في اخبارها بحيث تكون مطابقة للواقع ، سواء أكان هذا الواقع ملموسا وملحوظا أو تاريخيا ، وتكون علمية إذا كانت موضوعية بمعنى أنها مجردة من الأهواء الشخصية والتخمينات الذاتية ، وكانت بالتالي مؤسسة على حجج أو أدلة ، سواء أكان هذا الدليل استنتاجيًا أو استنباطيًا أو تجريبيًا أو تاريخيًا مؤسسا على الوثائق والشهادات) (٤).

ويذهب(إمـرزيان) إنطلاقـا من هذا النص أن هناك ثلاثة أساليب للعلمية وهى :

أ - المنهج الاستنباطي الذي يتـوصل إلى الحقـائق العلميـة عن طريق الاستنتاج المنطقي. وهنا يمكن الاستناد إلى القرائن والآثار الدالة. ويتم اثبات العديد من الحقائق العلمية عن طريق هذا المنهج ، سواء تلك التي تتصل بعالم الغيب أو عالم الشهادة . وينبهنا القرآن الكريم إلى هذا المنهج عندما يدعو المؤمنين إلى تدبر الآيات الكونية والنفسية (في الآفاق وفي النفس) لأنها كلها تؤكد وجود الحق سبحانه وتعالى ﴿ **سنريهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق** ﴾(فصلت: ٥٣)وهذا المنهج ينتقل فيه الباحث من العام للخاص أو من الكلي إلى الجزئي.

ب - المنهج الاستقرائي التجريبي الذي يعتمد على تحقيق الفروض والتفسيرات من خلال ملاحظة الواقع واجراء التجارب والمقارنات وصولا إلى التعميمات والقوانين الحاكمة للظواهر في ظهورها واختفائها وتغيرها . وقد كان الوحي هو أكبر دافع للعلماء المسلمين للبحث في الكون والإنسان واكتشاف هذا المنهج التجريبي بالشكل العلمي (يرجع إلى كتابات جابر بن حيان وابن الهيثم وغيرهما من علماء المسلمين) (٥).

جـ - المنهج التاريخي أو الاسترادادي الذي يستند إلى الوثائق التاريخية المحققة بالأساليب المتفق عليها ، وبعد تنقيتها من الأخطاء والانحيازات ضمانا للصدق. وأدق النماذج المشرقة على هذا المنهج منهج المحدثين من خلال أساليب تخريج الأحاديث وعلوم الرجال والجرح

والتعديل... الخ

ويذهب (إمرزيان) إلى أن الميثودولوجيا الإسلامية تضيف إلى هذه المناهج ، منهجا رابعا حاكما ويقينيا وهو المعلومات الراجعة إلى الوحي. كل هذا يعني خطورة وخطأ قصر العلمية على الوضعية الحسية . فالوضعية عاجزة عن التعامل مع حقائق الماضي والمستقبل، ومع حقائق ماوراء المحسوسات ومع قضايا الاعتقاد والأخلاق وهي ذات أهمية كبرى في الدراسات الاجتماعية .

خامساً : مناقشة قضية منهجية العلوم الاجتماعية تثير بالضرورة علاقة الذات بالموضوع وهو ماسبق أن ناقشناه تحت عنوان الموضوعية والحيدة العلمية . فأغلب علماء الغرب سواء من أنصار المدرسة الوظيفية والبنائية وما تفرع عنها من مدارس(سلوكية ، رمزية ، تفاعلية - فعل اجتماعي) أومن أنصار المدرسة الصراعيه وما تفرع عنها من مدارس(راديكاليه وماركسية محدثة) يؤكدون ضرورة دراسة الواقع استناداً إلى اطار تصوري واضح للإنسان والمجتمع والثقافة والتغير والتاريخ... وكما يشير أغلب نقاد علم الاجتماع في الغرب (زايتلن ، وجولدنر، وملز ... الخ) فإن علم الاجتماع ذاته لم ينشأ في الغرب إلا كنظام أيديولوجي قصد به الدفاع عن الغرب الرأسمالي في مواجهة التوجهات الماركسية والحركات الاشتراكية والأحزاب الشيوعية(٦)، والدفاع عن طبقة الرأسماليين في مواجهة الاقطاعيين ،، ويذهب (ملز) و(زايتلن) إلى أن النظم الاقتصادية الكلاسيكية والجوانب الميتافيزيقية الفلسفية التي تتصل بالقانون الطبيعي Natural Law (لوك

ورسو)والأخلاق النفعية Utili tarianism(بنثام) والاتجاه العملي (البراجماتية Pragmatism)هى التي شكلت الايديولوجية التي دافع عنها علم الاجتماع الغربي منذ نشأته حتى الآن (٧) . وقد أدت الفلسفة الماركسية بما بنى عليها من علم اجتماع راديكالي إلى دمار المجتمعات التي أخذت بها ، كذلك فإن المناهج الغربية في فهم الإنسان والمجتمع المرتكزه على منطلقات مادية زادت من شقاء وأزمات الإنسان والمجتمعات الغربية ، وأدت إلى مزيد من الأزمات النفسية(تزايد معدلات انتحار وجرائم وإدمان ....)وأسرية (تفكك وتفسخ في العلاقات)واجتماعية (سيادة الطابع المادي) وروحية (انعدام الأمن والبركة) .

وهكذا فشلت المناهج الوضعية التي تنطلق من منطلقات مادية ، ومن الاعتماد على المصادر الحسية للمعرفة ، والتي تنطلق مما أطلق عليه (الفين جولدنر) الفروض الضمنية فلسفية أو أيديولوجية أو مصلحية Domain Assumptions(٨)، وقد أدت كل هذه المناهج التي استبعدت الوحي - عقيدة وشريعة وأخلاقًا وضوابط، أدت إلى دمار الإنسان والمجتمعات ، وافتقاد المعنى والأمن والهدف . وأدت إلى كل أشكال الاغتراب والضياع ، حتى وسط مجتمعات الوفرة المادية المسرفة .

سادسًا : كل هذا يؤكد أن الفهم والدراسات الغربية في علم الاجتماع لم تحسم قضية منهج ومنطلقات دراسة الإنسان والمجتمع والتاريخ والمستقبل . وكما يذهب (رايموندريس) عالم الاجتماع الأمريكي المعاصر فإن العلوم الاجتماعية التي تدعى الموضوعية لم تعد تكفي الإنسان المعاصر، لأنه يسعى دائما لايجاد حلول لمشكلاته المادية والاجتماعية

والروحية والنفسية ، وهو يبحث باستمرار عن توجهات تخلصه من محنته الدنيوية المادية ، وهو في حاجة إلى استجلاء معنى الحياة والوجود والإنسان (٩).

وهذا هو نفس ماذكره (رايت ملز) عندما أشار بأسف إلى أن علم الاجتماع يحتاج لدفعه إصلاحية وتوجهات قادرة على انقاذ الإنسان والمجتمعات Reforming push(١٠). فعلم الاجتماع في نظره فشل في إبراز والدفاع عن قضايا الحرية والعدالة والترشيد ، وهذا هو مايؤكده (جنر ميردال) الذي يؤكد في دراسته (العلاقة بين النظرية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية) حاجة علماء الاجتماع إلى وجهات نظر قادرة على تحقيق حرية الإنسان وأمنه وتقدمه(١١). كل هذا ناجم عن انطلاق المناهج والدراسات الغربية من ايديولوجيات مادية ونفعية وبراجماتيه ومصلحية بعيدة جدا عن الاسترشاد بالوحي والهدي الإلهي. ومن هنا فإن اعتماد الوحي مصدراً للمعرفة والتوجيه والتنمية في العلوم الاجتماعية ، يعد أساساً جوهرياً لتخليص هذه العلوم من أزماتها النظرية والمنهجية والتطبيقية .

سابعاً : إذا كان المنهج العلمي هو منهج التكذيب، وهو الذي يستهدف الوصول إلى تعميمات بصدد موضوعات الدراسة ، وتحقيق الفروض في مجال الدراسات الواقعية ، وإذا كان العلم القائم على منهجية علمية يسعى للتفسير والوصول إلى القوانين التي تحكم الظواهر المدروسة ، ومن ثم التنبؤ بها تمهيدا للتحكم فيها ، وتوجيهها بما يخدم التطبيقات المفيدة للإنسان والمجتمع ، فإن مقياس نجاح المنهج ، هو تحقيق أهداف

العلوم الواقعية ، التفسير ، ثم التنبؤ ، ثم التحكم. وهذا يعني أن المنهجية في الدراسات الاجتماعية لاتنطبق عليها الشروط الكاملة للمنهجية العلمية من جهتين ، الأولى تعدد المناهج والصراع بين أنصار المنهجيات المتعددة (جدلي - وظيفي - كمي - كيفي- قياسي- مناهج فهم - نزعة شيئية - نزعة فينومينولوجية ... الخ) ، والثانية عدم الوصول إلى قوانين تحكم الظواهر أو إلى تعميمات متفق عليها بين أنصار المدارس المتصارعة ، وحتى بين أنصار المدرسة الواحدة . وإذا كانت العلوم الطبيعية تميز بين ماهو واقعي Evedential وماهو قيمي Evaluative [١٢] فإن هذا صعب التحقيق في العلوم الاجتماعية . فالعلوم الطبيعية علوم تصل إلى القوانين العامة المتفق عليها والحاكمة للظواهر المدروسة Nomohetic وتستخدم مايطلق عليه (بوبر) المناهج الإسمية أو الاسمية المنهجية Methodological Nominalism، أما العلوم الاجتماعية فهى علوم تسعى إلى وصف الأنماط والحالات ومقارنتها Idiographic، وتهتم بالماهوية المنهجية Methodological Essencialism[١٣] حيث تبحث عن ماهية الأشياء وتحاول فهمها (العدالة - التضامن - الانحراف - التفكك....الخ)وهى مفاهيم يختلف مضمونها من مجتمع إلى آخر بحسب الاختلافات العقائدية والثقافية والقيمية والتاريخية ... الخ .

ثامنًا : يقاس المنهج بكفاءته في تحقيق الأهداف - وهى هنا التفسير والفهم ، كما يقاس بمدى كفاءة مايترتب على النتائج التي يصل إليها العلم من تطبيقات ونظريات . وهنا يشترط ارتباط غايات التطبيق بالقيم، حيث تحقق الخير لا الشر ، وتنشر العدل لا الظلم ، وتؤدي إلى

البناء لا الهدم، وتدعم الحرية والعدالة والأخاء وليس الظلم ، وتحافظ على كرامة الإنسان كإنسان ولا تؤدي إلى دماره . والمشكلة في العلوم الاجتماعية أمران : **الأول:** إن هذه المفاهيم (عدالة - حرية - إنسانية ....) مختلف على تحديد مضامينها بين المدارس والنظريات وبين علماء الاجتماع ، **والثاني** أن بحوث علم الاجتماع تنصب مباشرة على التعامل مع هذه المفاهيم ومع مسلمات تتعلق بها ، ومع تطبيقات تمس ماهية هذه الأمور، وهنا تختلف العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية . فالعلوم الطبيعية تتعامل مع موضوعات خارجية متفق على تحديدها بين كل المشتغلين بالعلم بغض النظر عن الاختلافات الثقافية والعقائدية والإيديولوجية والمكانية والزمانية .. هذا إلى جانب أن هذه العلوم الطبيعية تصل إلى قوانين وحقائق محايده ، ولا يظهر التوجه العقائدي أو الثقافي أو القيمي أو الأيديولوجي إلا في مجال التوظيف واستخدام هذه النتائج - لصالح كل الناس أم لصالح فئة معينة ، كل الشعوب أم شعوب محدده ، لتحقيق التقدم والرخاء للجميع ، أم تقدم ورخاء البعض ودمار البعض ....الخ.

والعلوم الطبيعية (فزياء - كيمياء - طب - هندسه ...) وصلت إلى نتائج مفيدة ومقنعة استفاد منها الإنسان ، من خلال المناهج التجريبية العلمية . أما العلوم الاجتماعية فنستطيع الحكم على كفاءة مناهجها من خلال ما انتهت إليه من نتائج تمس حياة الناس في الغرب والشرق.

ونظرة مدققه في أحوال الناس الاجتماعية في الغرب تبين فوراً طبيعة الأزمة العميقة التي يعانيها الناس هناك مقاسه بمعدلات بالتفكك الأسري والاجتماعي والنفسي ، وشعور الناس باللامعنى والإحباط وارتفاع معدلات الانحراف والادمان والجرائم والأمراض النفسية والاغتصاب والانتحار وانعدام الأمن المادي والمعنوي أو الروحي وانعدام البركة ... الخ.

تاسعًا : كل العلوم الاجتماعية تنطلق من مسلمات لفهم وتفسير الواقع ، ومصدر هذه المسلمات ، إما فلسفات وضعية متغيرة وقاصرة ومنحازة لفئات ومصالح وأغراض محددة (سواء بشكل شعوري أو لاشعوري) ، وإما ديانات سماوية ، والدين الخاتم هو الإسلام . وعندما انتقل علم الاجتماع - موضوعًا ومنهجًا من الحضارة الإسلامية إلى الغرب، فصلوا هذا العلم عن منطلقاته الإسلامية ، واستبدلوا بها منطلقات وضعية ، الأمر الذي أدى إلى انحراف بعض النظريات والتطبيقات [١٤]. ولم تستطع تطبيقات علم الاجتماع اسعاد إنسان الغرب ولا تحقيق أهدافه في بناء مجتمع متكامل تسوده العدالة والأخوة والتضامن وتقل فيه الانحرافات والأزمات إلى أقل حد ممكن . ولهذا فإننا نرى أن التأصيل والتوجيه الإسلامي لعلم الاجتماع منهجًا وتنظيرًا أصبح ضرورة ملحة ، وهذا يعني الانطلاق في دراسة المجتمع من الثوابت والحقائق الإسلامية مستمدة من الكتاب والسنه . وهذا يعني تصحيح مسار علم الاجتماع وعودته إلى جذوره الإسلامية التي أسسها عليها عبد الرحمن ابن خلدون الذي اشتق عنوان العلم (علم العمران) من عمارة

الأرض وهى إحدى وظائف الانسان. كما أرادها الخالق بقوله تعالى : ﴿هو انشاكم من الأرض واستعمركم فيها ﴾(هود:)هذا التوجيه الإسلامي للعلم بانطلاقه من الثوابت والحقائق الإسلامية ، يضمن استقامة المنهج والفهم والتطبيق، ويضمن سيادة قيم العدالة والإخاء والحق والحرية والتكافل وتحقيق السعادة الحقيقية للإنسان ، والقوة والتنمية الحقيقية للمجتمعات. وهذه هى منتهى أهداف العلوم الاجتماعية، وهذه العلوم تتعثر في الوصول إليها لغياب المنطلقات المنهجية والنظرية السليمة ، نتيجة لسيادة الهوى والمصالح الفردية والطبقية والفئوية والايديولوجيات والفلسفات المتحيزة والفاسدة ، أو على أحسن تقدير الاجتهادات غير المرشده .

عاشراً : المناهج الوضعية وإن كانت تنطلق من مسلمات فلسفية أو اصلاحية ، إلا أنها قاصرة على دراسة ماهو خاضع للإدراك الحسي والدراسة الواقعية ، وهذا المصدر المعرفي قاصر عن الاجابة عن تساؤلات أساسية في علم الاجتماع ، مثل تلك التي تتصل بطبيعة الإنسان ووظائفه، ونشأة المجتمعات ، ونشأة الأديان ، وعوامل الصراع، وأهم مرتكزات التكامل والصراع، وأهم مرتكزات الأمن النفسي والاجتماعي، وطبيعة الانحراف، وأهم سبل مواجهة المشكلات والأزمات واصلاح الإنسان والمجتمع ... الخ . ولهذا فإن المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع يؤكد على مصدرية الوحي كأساس حاكم يمد العلوم الاجتماعية بمنطلقاتها وبمجموعة من الحقائق التي لايمكن الوصول إليها من خلال الدراسات الواقعية ، وكمصدر أساس يوظف المصادر المعرفية الأخرى

(الحس والعقل والحدس أو القلب) كل فيما يصلح له .

حادي عشر : التأصيل الإسلامي للمنهج لايرفض المناهج الوضعية (المسحية والتجريبية والتاريخية ومنهج تحليل المضمون ودراسة الحالة والاستعانة بالاحصاءات... الخ) ولكنه يوظفها فيما تصلح له من دراسات، وللاجابة عن التساؤلات التي تصلح للاجابة عنها . فالتأصيل الإسلامي للمنهج لايقتصر على الوصف والتقرير ، وإنما يمتد إلى التقويم بتوضيح السلبيات والإيجابيات الحلول المدعمة للايجابيات والقاضية أو المقللة من حجم السلبيات ، في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ، وبشكل يحقق التعبير الهادف الذي يتمم بالتدرج والاعتدال والحكمة والخير لجميع الناس، وجميع الشعوب.

ثاني عشر : وهكذا فإن التأصيل أو التوجيه الإسلامي لمنهج الدراسة في علم الاجتماع ، بانطلاقه من المنطلقات الإسلامية ، واعتماده مصدرية الوحي كمرجعية حاكمة ، لايستهدف ، كما لايوظف في خدمة أهداف قومية أو سلالية أو عرقية أو شعوبية أو طبقية أو فئوية ، وإنمايستهدف تحقيق مصالح البشر العامة وليس الخاصة ، الحقيقية وليست الوهمية ، التي تتماشى مع العقيدة والقيم والأحكام الإسلامية ، أو على الأقل التي لاتتصادم معها.

موقف الإسلام من المناهج أو طرق التفكير والبحث

المنهج هو مجموعة العمليات العقلية (استقراء أو استنباط أو مقارنة أو رجوع إلى نصوص... الخ) التي تستهدف من ورائها :

أ - الوصول إلى حقائق أو أحكام - سواء في أمور الدين أو أمور الدنيا.

ب - الاجابة عن بعض التساؤلات المطروحة في كل علم من العلوم .

ج - تحقيق بعض الفروض بمعنى الكشف عن مدى صدق الفرض أو كذبه استناداً إلى هذه العمليات.

والإسلام له منهجه الفريد في هذا الصدد. فقد أرسل الله رسله إلى أقوام ومجتمعات متعدده . كل منها لها مناهجها في التفكير ، أو طرقها في التفكير والاجابة عن التساؤلات والوصول إلى مايعتبرونه حقائق. وهذا ناشى عن تعدد ديانات وثقافات وظروف هذه الأقوام والجماعات والمجتمعات. ولهذا اعتمد المنهج الإسلامي في بيان الحق وطرق التفكير السليمة على خطوتين هما : (١٥)

الأولى : هدم طرق التفكير أو المناهج غير الصحيحة التي كانت تستخدمها هذه الأقوام والجماعات ، وبيان فسادها.

الثانية : ابراز الطرق الصحيحة أو المنهج السليم الموصل إلى المعلومات الصحيحه

(الهدم والبناء، هكذا يؤكد الإسلام أهمية التخلية والتحلية ، التفكيك والتركيب، الرفض والقبول» .، وهذا مايتضمنه أول أركان الإسلام (لاإله إلا الله) وهذا مايفهم من قوله تعالى ﴿ فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن

بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لاانفصام لها ﴾ (البقرة : ٢٥٧).

وقال تعالى مبرزا لأهمية المنهج كطرق للتفكير السيم ﴿ **ولقد أرسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط**﴾(الحديد : ٢٥) . فقد أرسل الله رسله بالحقائق والميزان الثابت وطرق التفكير السوية التي ترجع إليها البشرية لتقويم الأعمال والأشياء والرجال، وتقيم عليها حياتها في مأمن من أساليب التفكير الفاسدة ، ومن الأهواء وتصادم المصالح والمنافع . ميزان لايحابي أحداً لأنه يزن بالحق الإلهي للجميع، ولا يحيف على أحد لأن الله رب الجميع [١٦]

وأهم المناهج وطرق التفكير التي اهتم الإسلام ببيان فسادها وضرورة التخلي عنها يبرزها الوهيبي فيما يلي[١٧]:

اولا: الفهم السحري والخرافي للكون ومظاهر الحياة الطبيعية والاجتماعية ومنها الاستعانة بالجن ، والتطر ، والسحر . يقول تعالى : ﴿ **وأنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن فزادوهم رهقا**﴾(الجن : ٦) . وقال تعالى : : ﴿ **واتبعوا ماتتلوا الشياطين على ملك سليمان ، وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ...الآية** ﴾ (البقرة : ١٠٣) وقال تعالى :

﴿ **قالوا إنا تطيرنا بكم .. الآية** ﴾ (يسين: ١٨).

ثانياً : تعطيل وسائل الفهم الصحيح والاستدلال المنتج فإذا كان الله خلق للإنسان الحواس والعقل والقلب مصادر للمعرفة وأدوات للوصول إلى الحقائق فالكثير من الناس يعطلها عن استخداماتها السوية . يقول تعالى

: ﴿ **ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس لهم قلوب لايفقهون بها . ولهم اعين لايبصرون بها . ولهم آذان لايسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم اضل . أولئك هم الغافلون** ﴾ (الأعراف : ١٩٧). وكما يشير الوهيبي فإن أصحاب مناهج التفكير الفاسد لايسمعون ﴿ **فهم لايسمعون** ﴾ (فصلت: ٤). وإذا سمعوا لايعقلون ﴿ **ومنهم من يستمع إليك وجعلنا على قلوبهم اكنة ان يفقهوه** ﴾(الأنعام : ٢٥) . وإذا عقلوا لايعملون ﴿ **وإن تدعوهم لايسمعوا دعاءكم . ولو سمعوا مااستجابوا لكم** ﴾ (فاطر : ١٤) وهكذا يكون الفرق بين المؤمنين الذين يستفيدون من الحواس والعقل كمصادر للوصول إلى المعارف الصحيحة ، وبين الكفار الذين يعطلون هذه المصادر أو يوظفونها لأهوائهم ومصالحهم واخفاء الحق، كالفرق بين الأعمى والأصم والبصير والسميع. يقول تعالى : ﴿ **مثل الفريقين كالأعمى والأصم . والبصير والسميع هل يستويان مثلا . افلا تذكرون**) (**هود: ٢٤**)

ثالثاً : استخدام طرق بحث وتفكير أو مناهج باطلة . وفيما يلي نماذج لها

أ - من أمثلتها القول بعصمة طائفة من الناس وصحة آرائهم دون دليل ، والإسلام يؤكد على البرهان والدليل . وقد يرجع هذا الاعتماد المطلق على آراء وأقوال بعض الناس دون برهان إلى عظمهم في النفوس كالآباء والأجداد، أو إلى وجاهتهم الاجتماعية ومناصبهم كالزعماء السياسيين ، أو إلى قداستهم ومكانتهم الدينية كالأطباء والرهبان يقول

تعالى :

﴿ وكذلك ما ارسلنا من قبلك في قرية إلا قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون﴾(الزخرف: ٢٣)

﴿ وقالوا ربنا إنا اطعنا سادتنا وكبراءنا فاضلونا السبيلا..﴾(الأحزاب : ٦٧)

﴿اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابًا من دون الله والمسيح بن مريم ...الآية ﴾(التوبة : ٣١)

ب - رفض الوحي والاكتفاء في القضايا المعرفية الهامة بالظن والخرص والهوى والمتشابهات ﴿ إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس..﴾ (النجم: ٢٣)

وآفة العلوم الاجتماعية في مناهجها الغربية والشرقية ، الانطلاق من الهوى والايديولوجيات والمصالح ومحاولة إلباس البحوث والنتائج المتحيزه ثوب المنهجية العلمية لتضليل الآخرين.

ج - الكبر وبطر الحق بعد ظهوره نتيجة لسوء التفكير ﴿ إن يروا كل آية لايؤمنون بها . وإن يروا سبيل الرشد لايتخذوه سبيلا . وإن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلا﴾ (الأعراف: ١٤٦) . وقال تعالى : ﴿ وجحدوا بها واستيقنتها انفسهم ظلما وعلوا ... ﴾ (النحل : ١٤) .

ويؤكد الوهيبي[١٩] أن هذه الطرق والمناهج الخاطئة في التفكير ترجع إلى عيوب أخلاقية وسلوكية وتمسك أعمى بالمصالح الخاصة والأهواء والتعصب والشهوات ، ولهذا تستمر مع أصحابها ، وتتجدد في

عناوين وأشكال وصور معاصرة لدى غير المؤمنين بالله . وهذه العيوب في طرق التفكير ليست من النوع المعرفي العلمي الذي يمكن إزالته من خلال الحجة والاقناع وطرح الأدلة والكشوف العلمية . يقول تعالى : ﴿ وما تغني الآيات والنذر عن قوم لايؤمنون ﴾(يونس: ١٠١)

﴿ ولو فتحنا عليهم بابا من السماء فظلوا فيه يعرجون *لقالوا إنما سكرت أبصارنا بل نحن قوم مسحورون ﴾ (الحجر ١٤-١٥).

وإذا ماانتقلنا إلى أهم معالم المنهج الإسلامي القويم في الوصول إلى الحقائق والمعارف فإن (الوهيبي) يحددها فيما يلي:[٢٠]

أولا: اعلاء الأسلام من قيمة العلم ، وأول آية في القرآن كانت القراءة والتعليم ، العلم المقرون باسم الله ، ﴿ إقرأ باسم ربك الذي خلق .. الآية ﴾ وقوله تعالى : ﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾ (المجادلة :)والعلم يستند بالضرورة إلى طرق صحيحة في البحث والفهم والاجابة عن التساؤلات.

ثانياً : تنبيه الإنسان إلى كل مصادر المعرفة التي وهبها الله للإنسان ، ودعوته إلى استخدامها وتوظيفها للتعلم والفهم والتفسير والتنبؤ والانتفاع بالمسخرات الإلهية وعمارة الكون وتطوير حياة الإنسان والمجتمعات وبناء المجتمع المسلم الذي يجب أن يكون هو الأقوى مادياً على مستوى كل عصر ، ليسخر هذه القوة في خدمة الأهداف الايجابية والعقدية المكلف بها من خالقه . فالسمع يوظف في معرفة خبر السماء وأحكام الدين والاكتشافات والاختراعات الناجمه عن الجهد البشري-

العقلي أو التجريبي، والبصر يقرأ به كتاب الله المقروء، ويعمله بحثا وملاحظة وقراءة في الكون والمجتمع وهو كتاب الله المنظور أو المشاهد .
وهناك حديث القرآن المتكرر عن العقل والنهي والفؤاد وألباب ، حيث يطالب الإنسان بإعمال عقله في الآفاق والنفس **﴿ سنريهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم .. الآية ﴾** ( )

يقول تعالى ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون﴾(الملك : ١٠) وقال تعالى : ﴿ **إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السماوات والأرض ربنا ماخلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار**﴾(آل عمران :) وهذه المصادر تتضمن استخدام مناهج وأدوات الملاحظة والتجربة والاستنباط والتفسير والفهم والتحليل والتركيب.... الخ) وهذه هى أبرز آليات البحث العلمي.

ثالثاً : التأكيد على انتظام حركة الكون وحركة المجتمعات وحركة التاريخ فالظواهر التي تدرس في العلم ، وكل ماخلقه الله منظم ومتواتر وخاضع لقوانين.

وهذا مايطلق عليه (الوهيبي[٢١] (الصياغة السنية العقلانية لظاهرة الوحي والظاهرة الإنسانية والكونية) والأصح أن نقول حقائق الوحي وظواهر الكون والمجتمع والتاريخ . يقول تعالى في إبرازه للصياغة السننية العقلانية لحقائق الوحي﴿**أفلا يتدبرون القرآن ام على قلوب**

اقفالها ﴾ (محمد: ٢٤). ويقول تعالى في مجال الصياغة السنية العقلانية للتاريخ ﴿سنة الله في الذين خلو من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا﴾ (الأحزاب : ٦٢) . وفي مجال السنن الاجتماعية يقول تعالى ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجًا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمه﴾( ) وقوله : ﴿ يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾( )). وقوله تعالى : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾ (البقرة :)، وفي مجال السنن الكونية ﴿ إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب..﴾((:......)

وقوله تعالى :﴿ ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك * إنما يخشى الله من عباده العلماء ..﴾(فاطر : ٢٧-٢٨) وقوله تعالى : ﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾(الملك :)

رابعًا : التأكيد على قدرة العقل البشري من خلال قدراته على التحليل والتركيب وترتيب العوامل والأسباب في نسق للأولويات ، وقدرته على وزن العوامل وترتيبها حسب أهميتها ، وقدرته على الاستدلال بنوعية - الاستقراء والاستنباط، وعلى فهم القوانين التي تخضع لها ظواهر الكون والمجتمع والتاريخ والإنسان . والإسلام يؤكد على أهمية الاستعانة بالحواس من خلال الملاحظات والتجارب واختبار الفروض. ويؤكد كذلك

على أهمية الوصول إلى البرهان والدليل والحوار من خلال الحجج المقنعة . يقول تعالى : ﴿ **هو الذي خلق لكم مافي الأرض جميعاً..** ﴾ (البقرة : ٢٩) – وكلمة (جميعا) تعني أن كل مافي الأرض مخلوق ومسخر للإنسان ، ومتفقا مع إمكاناته البيولوجية والعقلية والحسية ، فهو السيد الأول في هذا الميراث الواسع ، فهو سيد الأرض ، وسيد الآله ، وليس عبدا لها كما يزعم الماديون الذين يحقرون من وضع الإنسان ومن قيمته [٢٣]. فهناك توافق معجز بين سنن الله في الكون والتاريخ والإنسان والحيوان والمجتمع ... الخ وبين قدرات العقل البشري لأن هذا الذي في الأرض مخلوق للإنسان . ويركز الإسلام على قضية البرهان والدليل والحجة . قال تعالى : ﴿ **يايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم** ﴾ (النساء : ١٧٤) وقال تعالى ﴿ **قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين** ﴾ (البقرة : ١١١) ، النحل : ٦٤)

خامساً : يوظف الإسلام مصادر المعرفة كل في المجالات التي يصلح لها – ويجعل الإسلام الوحي مصدراً معرفياً حاكما ، وهو الذي يوظف المصادر الأخرى (الحس والعقل والقلب..) كل فيما يصلح له [٢٤].

ويحدد(الوهيبي) هذا الأمر على النحو التالي[٢٥]:

أ – « في حقل الأخبار: يعتمد على الوثائق المكتوبة والمضبوطة »

يقول تعالى : ﴿ **ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير** ﴾ (الحج : ٨) . وكذلك يعتمد على الآثار ﴿ **قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق..** ﴾ (العنكبوت : ٢٠) وقال تعالى ﴿ **قل سيروا في الأرض ثم انظروا كيف كان عاقبة**

المكذبين﴾ (الأنعام : ١١) والآيات على هذا كثيرة .

وقد حذر الله تعالى من جرائم تزييف الوثائق، خاصة فيما يتعلق بالوحي فهى أخطر الجرائم بالاطلاق ﴿ **فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون﴾** (البقرة : ٧٠) . كذلك فإن الإسلام يقر الاعتماد على خبر الثقة .[٢٦]

والإسلام يدعو إلى تمحيص الأخبار ، ورفض الأخبار الكاذبة ﴿ **لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنين والمؤمنات بأنفسهم خيرا وقالوا هذا إفك مبين﴾**(النور: ١٣) . كذلك يدعو إلى فحص وعدم قبول أخبار الفاسقين ﴿ **إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا...﴾** (الحجرات:٦)

ب - في مجال الكونيات يؤكد الإسلام على مصادر الحس والملاحظة والتجريب والاستقراء - فقد طلب الله سبحانه من إبراهيم عليه السلام اجراء تجربة حتى يطمئن قلبه بالإيمان ﴿ **قال فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً ثم ادعهن يأتينك سعيا واعلم أن الله عزيز حكيم﴾** (البقرة : ٢٦٠) وعن أهمية المشاهدة وما يترتب عليها من إعمال العقل والاستنتاجات . يقول تعالى : ﴿ **أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ، وإلى السماء كيف رفعت ، وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت...﴾**(الغاشية : ١٧-٢٠) .

ج - في مجال المعقولات والمنطق العقلي يؤكد الإسلام على المسلمات العقلية أو البديهيات التي يقربها العقل السليم . مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا﴾ (النساء : ٨٢) وقوله تعالى : ﴿ ياأبت لم تعبد مالايسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا ..﴾ (مريم : ٤٢) وقوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ (الأنبياء : ١٢).

التاصيل والتوجيه الإسلامي لمناهج علم الاجتماع وضوابطه

يمكن تحديد المنهجية الإسلامية في دراسة الواقع الاجتماعي بأنها مجموعة الطرق والأساليب البحثية التي يستخدمها الباحثون في علم الاجتماع في دراستهم للظواهر والعمليات والقضايا الاجتماعية من أجل التحكم فيها وتوجيهها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية . والباحثون في علم الاجتماع ينطلقون في اختيار موضوعاتهم وطرق بحثها وتحديد الأدوات وأساليب التفسير، من التصور الإسلامي للإنسان والتاريخ والكون والحياة وطبيعة المعرفة (من حيث مصادرها وأنواعها وحدودها وضوابطها ..) ، وينطلقون أيضا من إبداعات العقل البشري في مجال المناهج والأساليب الاحصائية ، وفي مجال الدراسات الاجتماعية (نتائج الدراسات الواقعية السابقة والنظريات المطروحة في أدبيات العلم) ، بشرط عدم تصادم أي من هذه الابداعات البشرية مع أصل من الأصول التي ثبتت بالكتاب والسنة والاجماع.

كل هذا يعني أن كل الطرق والأساليب والأدوات التي يستخدمها علماء الاجتماع في دراساتهم الواقعية ، مثل المسح الاجتماعي والرجوع إلى التاريخ والاحصاء والتجريب ودراسة الحالة وتحليل المضمون ، ومثل الملاحظة بأساليبها المختلفة (بالمعايشة الكاملة لمجتمع البحث، أو المحددة بفترات معينة ، أو ملاحظة نتائج تجارب ومواقف طبيعية أو صناعيه ...) والمقابلة والاستبانات... الخ ، كل هذه الطرق والأساليب والأدوات ، يستخدمها الباحثون المسلمون في دراستهم للواقع ، وهم يستخدمون أيضا أساليب التحليل والمقارنة والنقد، كما يستخدمها سائر علماء

الاجتماع *والنقطة الجوهرية هنا هي أنهم:*

أ - ينطلقون من الوحي كمصدر حاكم للمعرفة والحقائق اليقينية وهو يوظف كل المصادر الأخرى . الحس والعقل والقلب.. كل فيما يصلح له على النحو الذي وضحناه سابقًا في هذا الفصل.

ب - توجيه الدراسات والبحوث الواقعية لخدمة الإسلام والمسلمين وبناء الإنسان المسلم الذي يعرف دينه معرفة صحيحة بعيدًا عن الانحراف أو التطرف أو التعصب، والذي يؤدي رسالته الحضارية في عبادة الله بمفهومها الواسع ، والانتاج وعمارة الأرض وبناء الأسرة القوية وتربية الأبناء الصالحون والدعوة إلى الله . وهذا يعني توجيه الدراسات لبناء المجتمع المسلم الذي يؤدي رسالته الحضارية الإسلامية (إعلاء كلمة الله ونشر الدعوة وتأمين سبلها ومحاربة طواغيت العصر وتحقيق كل جوانب القوة في المجتمع (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية) حتى يكون المجتمع المسلم هو الأقوى إيمانيًا (بمعايير الإسلام) ، والأقوى ماديًا (صناعة وزراعة وتجارة وتعليما وتقنية وفي كل مجالات البحث العلمي والإعلام والترفيه والأسرة والإدارة والصحة والرعاية الاجتماعية ...الخ) بمعايير العصر. وهذه المجالات الأخيرة تشكل مختلف مجالات أو فروع علم الاجتماع ، كما تستغرق أهدافه كذلك (علوم اجتماع التنمية والصناعة والإدارة والتخطيط والمجتمعات المحلية ...الخ) . وهذا بعض مايفهم من قوله تعالى : ﴿ كنتم خير امة اخرجت للناس...الآية ﴾ ( ) وقوله

تعالى : ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ﴾ (   )

ج - انطلاقا من الثوابت الإسلامية المنطلقات وكأسس لتفسير نتائج الدراسات الواقعية ، وكأسس لمواجهة المشكلات والأزمات الاجتماعية ، وكأسس لبناء القوة بمفهومها الشامل (الايمانية والمادية)(، وانطلاقا من الاستفادة بنتائج الدراسات الاجتماعية في الغرب والشرق، والاستفادة بما هو مطروح في الأدبيات العلمية من نظريات وأفكار وتقنيات مادية (كمبيوتر مثلا) أو تقنيات اجتماعية (أساليب إدارة وتخطيط وتنظيم ومحاسبة ... الخ) ، بعد تنقيتها من كل مايتصادم مع ثوابت الإسلام، أقول انطلاقا من هذين البعدين (ثوابت الإسلام ومنجزات علماء الاجتماع في العالم) ينطلق العقل المسلم ليبدع ويضيف في مجالات التنظير والمناهج والتطبيقات.

د - تقويم الواقع الاجتماعي لبيان درجة اقترابه وابتعاده عن التطبيقات الشرعية .

هـ- الالتزام بالأخلاق والضوابط الإسلامية في عمليات البحث العلمي وتوظيف نتائج البحوث. وهنا حديث طويل حول أخلاقيات الإسلام في مجال الملاحظة والمقابلة ... الخ. وفي مجال توجيه نتائج الدراسات لتحقيق الخير العام (مصالح عامة وليست خاصة) ولتحقيق المصالح الحقيقية (بالمعيار الإسلامي) وليست الوهمية ، وتحقيق أهداف بناء الإنسان الصالح والمجتمع الصالح القوي، بل الأقوى ماديًا على مستوى كل عصر ، بما لايتصادم في أي أصل

كيفية تحديد المنطلقات الإسلامية النظرية والمنهجية في علم الاجتماع:

يتم تحديد المنطلقات الإسلامية التي يلتزم بها الباحث المسلم في علم الاجتماع من خلال الأمور التالية :

١ - استخلاص الأسس العامه للإسلام - وهذا مما أفاض فيه المشتغلون بعلوم العقيدة والشريعة والحديث والتفسير والثقافة الإسلامية (التوحيد وأنواعه ، نظرة الإسلام إلى الكون والمجتمع والتاريخ والإنسان والحياة والعلم والمعرفة ... الخ).

٢ - استخلاص موقف الإسلام من القضايا التي يدرسها علم الاجتماع(الإنسان والمجتمع والعلاقات والنظم والجماعات ، والعمليات الاجتماعية كالتعاون والتنافس والصراع والتوافق ووظيفة كل منها في الحياة الاجتماعية ، وأسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية ...، وعوامل التفكك والتكامل، والقوة والضعف، وعوامل استمرار القوه وعوامل تدهورها... ، واستخلاص منهج الإسلام في فهم وتفسير ومواجهة المشكلات الاجتماعية (التربوية والصحية والأسرية والاقتصادية والسياسية ... الخ) واستخلاص التفسير الإسلامي للانحراف والاجرام ، وأساليبه في مواجهتها ومكافحتهما ...الخ. واستخلاص موقف الإسلام في هذه القضايا

التي هى موضوع الدراسة في علم الاجتماع ، إنما يتم بالرجوع إلى القرآن الكريم والسنة المطهرة ، وكل الدراسات التي قامت عليهما.

٣ - تحليل دراسات العلماء المسلمين ، سواء المباشرين بالنسبة لعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية كابن خلدون ، أو علماء الإسلام عامة لاستخلاص أفكارهم واجتهاداتهم بشأن الموضوعات التي يدرسها علم الإجتماع.

٤ - فحص أدبيات علم الاجتماع بمدارسه ودراساته المتصارعة والمتنوعه ، للتعرف على مايمكن أن تقدمه من نفع في فهم ودراسة الواقع الاجتماعي بما لايتعارض مع الأصول الشرعية .

٥ - تشكيل اطار تصوري إسلامي للواقع الاجتماعي في ثباته وتغيره، في صحته ومرضه ، في ديناميباته وعملياته الداخلية . وهذا الإطار يكون منطلقًا للدراسات الواقعية ، اعتبارًا من اختيار مشكلة البحث حتى التفسير والاقتراحات ، مرورًا بوضع أو صياغة التساؤلات واختيار الأساليب المنهجية والأدوات المناسبة .
ولاشك أن نتائج هذه الدراسات الواقعية سوف تنعكس على الاطار التصوري(الجانب الاجتهادي في هذا الاطار ، وليس الجانب الشرعي الذي يتصل بالثوابت) ، حيث يمكن أن تعدل ، أو تثري أو تضيف أو تعمق هذا الجانب الاجتهادي في الإطار التصوري للواقع.

٦ - يتضح مما سبق أن الإطار التصوري للواقع الاجتماعي في

المنظور الإسلامي يتألف من جانبين:

أ - **الجانب الشرعي** - متمثلا في الأسس والمعايير والضوابط والأخلاق العقدية والشرعية . وهذا هو الجانب الثابت المتفق عليه بين الباحثين المسلمين.

ب - **الجانب الاجتهادي** المستمد من أدبيات علم الاجتماع ومن رؤية الباحث نفسه وقناعاته ، ومن الدراسات الواقعية التي يجريها الباحث، أوالتي أجراها غيره . وهذا الجانب ليس من اللازم أن يتضمن جوانب مذكوره أو متوافقة مع ماجاء بالقرآن أو السنة ، وإنما يكفي ألا يكون متعارضا مع أصل شرعي فحسب، ويكون مناسبًا للمجتمع المسلم ولثقافة المسلم ، ويسهم في تحقيق أهداف الإنسان والمجتمع كما يراها الإسلام.

٧ - هذا الجانب الاجتهادي من المنطلقات النظرية والدراسات الواقعية لعلم الاجتماع من المنظور الإسلامي، يستغرق مايعرف في أصول الفقه بالمصالح المرسلة وهى تلك الأحكام التي يقصد بها تحقيق مصالح الناس والتي تتجدد بتجدد أحوال الناس، وتتغير بتغير الزمان والمكان والثقافات والظروف الاجتماعية . وهى المصالح التي تقتضيها البيئات والمجتمعات بعد انقطاع الوحي، ولم يشرع الشارع أحكاما لتحقيقها ، ولم يقم دليل من الكتاب والسنة على اعتبارها أوالغائها(٢٧).

- هذا الجانب لايتطلب الاستناد إلى القرآن والسنة ، وإنما يكفي فيه عدم التصادم مع نص ثبت بالقرآن والسنة ، فهذين المصدرين يعنيان أكثر بالقواعد الكلية العامة في أمور الدنيا ، والإسلام يحترم العقل الإنساني والاجتهاد البشري في قضايا الواقع الاجتماعي وتنظيمه في إطار الكليات الشرعية . وهذا الجانب الاجتهادي الذي يتصل بالمصالح المرسلة واستثمار العقل والجهد البشري(البحوث العقلية والميدانية والرجوع إلى أدبيات العلم وتجارب الآخرين ... الخ) هو الأكثر التصاقا بموضوعات علم الاجتماع فهذه الموضوعات تدور حول الصناعة والإدارة والتنمية والتخطيط والعمران والتغير الاجتماعي والمجتمعات المحلية والمشكلات الاجتماعية .... الخ.

الوحي كمصدر رئيسي في دراسة علم الاجتماع

أولا: الانطلاق من ابستمولوجيا أو تصور معرفي يضع الوحي في مكانة مركزية كمصدر رئيسي للمعرفة ، هذا إلى جانب أنه هو الذي يحدد ويوظف المصادر الأخرى الحسية والعقلية والحدسية كل فيما يصلح له . وهذا يعني تبني نموذج مناقض تماماً للنموذج الغربي في علم الاجتماع الذي يستبعد الدين والغيب والوحي كمصدر من مصادر المعرفة ، منذ بداية المذهب الوضعي عند كونت . وإذا كانت التجربة الغربية أدت بالمفكرين إلى اعتبار العلمانية انتصاراً للإنسان ، فإن هذه التجربة محلية ولها ظروفها وملابساتها التاريخية هذا إلى جانب أن طرح الوحي جانبا في الدراسات الاجتماعية أو القطيعة مع الدين ، هى إشكالية مفتعلة من

قبل الانثروبولوجيين والسوسيولوجيين وأكثرهم يهود[٢٨] ، هذا إلى جانب أن اقصاء الدين والوحي كمصدر معرفي أدى إلى عدة اشكاليات نظرية ومنهجية . وهذه الاشكاليات لايمكن حلها إلا من خلال الاعتماد على الوحي كمصدر رئيسي للمعرفة في علم الاجتاع ***وتشير فيما يلي إلى ابرز هذه الاشكاليات:***

اولا : اشكالية تصور الأساس الفكري لماهية الإنسان ووظائفه وأساليب تنظيم الحياة الاجتماعية ، ومعايير الصواب والخطأ ، الفضائل والرذائل ، مايجب أن يكون ومالايجب أن يكون ، مايحقق المصالح الحقيقية للناس وما يحقق مصالح وهمية مستحيلة ، مايحقق العدالة والتكامل والأخاء الحقيقي بين البشر وما يؤدي إلى التفكك، ومعايير نجاح العلاقات بين الناس والجماعات والمجتمعات... الخ . كل هذه الأمور وغيرها مما يتصل بالإنسان والتنظيم الاجتماعي خضعت في الفكر اللاديني إلى مذهبيات وفلسفات واتجاهات متصارعة أفقدت الإنسان كرامته وإنسانيته وفشلت في اسعاده ، كما فشلت في تحقيق القيم التي يتشدق بها الوضعيون مثل العدالة والحرية والمساواة والأخاء والتقدم الحقيقي. هذه لايمكن تركها لفكر وجهد بشري ، ولهذا تكفل بها الشرع والوحي السماوي[٢٩].

ثانيا : اشكالية الاجابة عن أهم تساؤلات علم الاجتماع بصدد الإنسان ووظائف وأصل النظم الاجتماعية وأصل الدين والقانون والأسرة والسياسة ... الخ ، وحول السنن أوالقوانين التي تحكم حركة الإنسان والمجتمعات والثقافات والتاريخ وهى الغاية النهائية لعلم الاجتماع ، هذه

التساؤلات جوهرية لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وهى ليست في مكنة العلوم الوضعية الاجابة عنها [٣٠] فإذا كان فهم وتفسير الظواهر والنظم الاجتماعية التي ندرسها تتطلب معرفة أصولها ونشأتها وتطورها ، فإن معرفة هذا الأصل والنشأة والتطور غير متاح من خلال المصادر التاريخية ولا من خلال الدراسات الواقعية . لأن ماهو مسجل تاريخيا لايتجاوز الحضارات القديمة (مصر والهند والصين) وهى حديثة نسبيًا بالمقارنة إلى نشأة الإنسان وخلقه على الأرض وهذا مايؤدي بالباحثين إلى اللجوء للتاريخ الظني واعتباره منهجا ، وهو منهج باطل.فقد اعترض عليه علماء الغرب أنفسهم. مثال هذا (روجي باستيد) ، الذي يرى أن الطريقة التي يستخدمها علم الاجتماع الدينامي(الذي يدرس التغير الاجتماعي) ينطلق من دراسة المجتمعات البسيطة وتتبع التطورات التي تحدث بها حتى تصل إلى فهم وتفسير المجتمعات الراهنة . وهو يرى أن هذا منهج مرفوض لأن المجتمع الذي يتخذ نقطة البدء في الدراسة، مجتمع فرضي، والنظم التي يفترض أنها البداية للنظم المعاصرة فرضية لايمكن التيقن من وجودها .

ولهذا فقد اختلفت وتصارعت النظريات الاجتماعية في هذا الصدد بحسب الفلسفات والأهواء والمصالح والأيديولوجيات . وإذا كان البعض مثل (باستيد) يحاول الانطلاق من المجتمعات الحاضرة مطبقا المنهج التاريخي الاستردادي حتى نصل إلى أصول النظم والظواهر الاجتماعية ، فإن هذا المحاولة ستقابل بالفشل نتيجة لعدم وجود وثائق أو آثار تدلنا على بداية النظم والظواهر الاجتماعية منذ نشأة الإنسان على الأرض.يقول تعالى ﴿ما أشهدتهم خلق السماوات والأرض ولا خلق أنفسهم وما كنت

متخذ المضلين عضدا ﴾ (الكهف:) ويقول تعالى : ﴿ إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ﴾ ( ) .

والوحي يعد كما يذهب (خليل) الوثيقة التاريخية اليقينية والوحيدة القادرة على امدادنا بمعلومات تغطي التاريخ الإنساني من أول الخليقة ، وتغطي المراحل المختلفة لحياة الإنسان منذ نشأته حتى نزول الوحي على محمد ﷺ(٣١)

وعلى الرغم من أن القرآن الكريم كتاب عقيدة ومنهج وهداية ، فإنه يتضمن الاجابة عن العديد من التساؤلات الأساسية في علم الاجتماع التي تتصل ببداية البشرية ونشأة النظم . ويكشف عن كثير من تاريخ الأمم السابقة وعاداتها وتقاليدها ونظمها الدينية والقانونية والعائلية والاقتصادية ... وأخلاقياتها وشعائرها وشرائعها ويكفي في هذا الرجوع إلى الآية الخامسة من سورة البينة ، والآيات (١٢٠، ١٢٧، ١٨٣) من سورة البقرة) والآيات (٥١ إلى ٥٤) من سورة الأنبياء) ، والآية (٨٥) من سورة الأعراف، والآيات من ٥٤-٥٦ من سورة النحل.

والقرآن الكريم يكشف لنا عن العديد من الظواهر الاجتماعية الحسنة والسيئة ، فهو يكشف عن تمسك المؤمنين بإيمانهم وتضحيتهم في سبيل ذلك كما في سورة الكهف ، كما يكشف عن ظواهر مرضية سادت بعض المجتمعات كالتقليد الأعمى والترف والظلم والاستبداد في الحكم وممارسة الانحرافات وعبادة الأوثان وعبادة الكواكب وعبادة الحيوانات وعبادة الأرواح والملائكة والجن ووأد البنات واحتقار المرأة وتطفيف الكيل والميزان والربا وأكل أموال الناس بالباطل والطبقية الاقتصادية والكهنوتية

...الخ(٣٣). ولاشك أن هذه المعلومات تعد أساسا ضروريًا يبنى عليها تحليلات علم الاجتماع حول تاريخ وتطور النظم والظواهر ومعرفة أصولها ممايلقي ضوءًا على حاضرها ومستقبلها . وهذه المعلومات لايمكن الحصول عليها إلا من خلال الوحي.

ثالثا: اشكالية دراست ديناميات تكوين وتغيير العلاقات وتشكيل المعتقدات والاتجاهات والقيم والسلوكيات ... الخ في المجتمعات الماضية . وهذه الأمور وإن كان يمكن دراستها ميدانيا على المستوى المعاصر لكننا لانملك من المصادر اليقينية لدراستها لدى الشعوب والمجتمعات القديمة خاصة في فترات النبوات . وهناك من الدارسين في علم الاجتماع من حاولوا تقديم مايمكن أن نطلق عليه قراءة سوسيولوجية في المصادر الإسلامية وللتراث الذي خلفه علماء الإسلام ولمفكري الغرب والشرق ، من زاوية الالتزام بشعار العودة إلى الذات الإسلامية . وخير مثل على هذا علي بشاراتي(٣٤) فقد حاول عرض علم اجتماع قرآني يوضح من خلاله عدة قضايا اجتماعيه ، منها كيفية تشكيل شبكة العلاقات الاجتماعية، وكيف تتشكل العقليات الثقافية ، ودور المشاركة والقياده والتجمع والتفرق والتفاعل والمنافسة والطاعة والولاء والصراع... في هذا التشكيك . كذلك حاول أن يستخرج من القرآن الكريم دور العلاقات الأسرية والاقتصادية والسياسية في الحياة الاجتماعية بشكل عام .

رابعًا : اشكالية قصور التفسير حيث يتم ارجاع كل النظم والضوابط الاجتماعية إلى المجتمع والبيئة الاجتماعية ، وهوالتفسير الوضعي لكل النظم . فالقول بالتفسيرات الاجتماعية والنفسية والبيئية والاقتصادية

أوالمادية عـمـومـا، للظواهر والنظم، أمـر مطروح وواقـعي في بعض الجوانب، لكن هناك نظم تسود المجتمعات لاترجع إلى هذه العوامل لأنها ترجع إلى فطرة الناس السـوية، وترجع إلى وحي السـمـاء من خـلال تأثيرأنبياء سابقين . فهناك العديد من النظم الدينية والقرابية والاقتصادية والعادات والتقاليد والعلاقات التي وجدت وتوجد في مجتمعات لايمكن تفسيرها في إطار التفسيرات الاجتماعية أو البيئية (٣٥) وهذا يعني أن الاعتماد على الوحي يتجاوز صور المناهج الوضعية في تفسير العديد من النظم والظواهر والممارسات الاجتماعية في مجتمعات تاريخية ومعاصره . فالعديد من هذه الظواهر والنظم والممارسات في المجتمعات القديمة لم ترجع إلى العقل الجمعي، ولكنها ترجع إلى أثر نبوات وتوجيهات إلهية . كذلك الأمر بالنسبة لنظم الزواج والميراث والحقوق والواجبات والطلاق في المجتمعات المسلمة والمسيحية واليهودية ويتجلى هذا في نظم التحريم والتحليل . فالإسلام حرم كل أنواع الزنا وحرم التبني والادعاء ، والربا ، وهى نظم كانت تمارس في الجاهليه .

خامساً: اشكالية حاجة علم الاجتماع إلى الفهم المعياري وإلى نماذج معيارية تقوم عليها علوم الاجتماع التطبيقية (مثل علوم اجتماع التنمية والتربية والتخطيط والمشكلات الاجتماعية والإدارة ....الخ) فالمناهج الاسمية METHODOLOGICAL NOMINALISM التي تهتم بسلوك الظاهرة وخصائصها ولا تهتم بتعريفها أو ماهيتها أو تاريخها ، تصلح للعلوم الطبيعية (الفزياء والكيمياء والبحار والفلك ... الخ) أما العلوم الاجتماعية فتحتاج إلى الماهوية المنهجية METHODOLOGICAL

ESSENTIALISM. حيث تهتم بفهم الظاهرة المدروسة وتعريفها والوصول إلى ماهيتها وتاريخها ... لأن هذا يلقي الضوء على فهمها وتفسيرها . فلا خلاف بين الحديد الأمريكي والروسي والهندي ولكن هناك خلاف كبير في المعتقدات والاتجاهات والممارسات وأساليب التفسيرات والفهم الجماهيري بين هذه الدول (الأسر - الصلاه - التربية ...) . وكذلك فإن العالم المادي يمكن دراسة وحداته بمعزل عن غيرها (خصائص الجبال - الصخور - المعادن ...) وهذا ما يطلق عليه الفردانية المنهجية METHODOLOGICAL INDIVIDUALISM وعلى العكس من ذلك فإن النظم والظواهر الاجتماعية لا تفهم إلا في وسطها الثقافي والاجتماعي والبيئي والتاريخي الكلي HOILISM(٣١) . وهنا يبرز سؤالين أساسيين : الأول كيف نحدد ماهية ظاهرة أو نظام ما ؟ ، والثاني. من أين نأتي بالنماذج المعيارية المطلوبة لمجالات علم الاجتماع التطبيقي تحقيقًا لأهداف علم الاجتماع؟ صورة المجتمع المتقدم ، تحديد معايير التقدم والتخلف . الاشكالية هنا ليست في المعايير المادية - الاقتصادية - أو الصحية أو التعليمية أو الصناعية ... لكن الاشكالية في المعايير التي تتصل بالعقيدة والقيم ونموذج العلاقات وصورة الإنسان والجوانب الأخلاقية والقيمية للشخصية وعوامل الانحراف وما يعد وما لا يعد انحرافًا ، وحقيقة العدالة والحرية والمساواة والتكامل والتكافل... الخ. وجوهر السعادة والأمن بمختلف أشكاله ، المطلوب توفيرها للناس... الخ. كل هذا وغيره لابد فيه من الرجوع إلى الوحي الصادر من عند الله ، والبديل هو الاعتماد على فلسفات وضعية ،

ماركسية أو رأسماليه ، سقطت الأولى وأدت إلى انهيارات اجتماعية ونفسيه واقتصادية ، والثانية تعاني من الأزمات الخطيرة لابتعادها عن الوحي الإلهي.

سادسا إشكالية التوصل إلى قوانين اجتماعية تحكم الظواهر والنظم، كما تحكم التغير الاجتماعي والتاريخي.

سبق أن أشرنا إلى الصراع بين أنصار المذهب الطبيعي في علم الاجتماع أو أنصار النزعة الشيئية الذين يؤكدون امكان وصول علم الاجتماع إلى قوانين عامة تحكم النظم والظواهر الاجتماعية المدروسة (دوركيم ورادكلف براون وبوتومور) ، ويضربون لهذا عدة أمثلة منها دراسة (دوركايم) عن الانتحار ؛ ودراسة (فيبر) عن علاقة الأخلاق الدينية بالنظام الاقتصادي (أخلاقيات المحتجين وروح النظام الرأسمالي) ، ودراسة كونت حول قانون الحالات الثلاثة ، ودراسة ماركس حول مراحل التطور الخماسية .

وبالمقابل هناك بعض العلماء يناصرون القول بأن العلوم الاجتماعية إنسانية ليس من هدفها الوصول إلى تعميمات أو قوانين تماثل القوانين الفيزيقية ، وإنما هدفها التفسير والفهم في إطار حقيقة نسبية الظواهر الاجتماعية على المستوى الثقافي والمكاني والزماني. وقد كان القرآن الكريم أول من أكد وجود سنن اجتماعي وتاريخية ، فالتكرار والتواتر بين الأسباب والنتائج موجود في الظواهر ليس على مستوى الشكل والتفصيلات ، ولكن على مستوى المضمون والدلالة. وعندما لفت القرآن الكريم أنظار المؤمنين إلى بعض هذه العلاقات ، أراد بهذا الانتفاع بهذا

الفـهم في بناء الحـاضـر والتـخطيط للمسـتـقـبل وعلى هذا فـإذا كـان علم الاجتماع قد فشل حتى الآن في الوصول إلى علاقـات ضرورية أو قوانين تحكم العلاقة بين الظواهر وتتجاوز النسبية الثقافية والمكانية والزمانية ، فإن الرجوع للوحي يوقفنا على العديد من هذه العلاقات الضرورية والتي يمكن أن نتأكد منها من خلال التاريخ والواقع المعاصر. وهذه الاشارات القرآنية تعكس حقائق يقينية ليست في حاجة إلى اختبار. وتعد إطاراً تفسيرياً وتحليلياً يمكن لعلماء الاجتماع استخدامه لدراسة التاريخ ودراسة الواقع المعاصر والتخطيط على ضوئه للمستقبل ضمانا لتحقيق الأهداف النهائية لهذا العلم في القوة بجميع جوانبها والعدالة والمساواة والتكامل وسعادة الناس وتضامنهم.

والحديث القرآني في حديثه عن العلاقـات الضرورية المطردة بين بعض الظواهر الاجتماعية أو السنن الالهية في المجتمع والتاريخ ، هى غاية مايريد علم الاجتماع الوصول إليه . فالقرآن الكريم يربط بين الظلم والغش والترف والغلول وأكل الحقوق بالباطل وبطر الأغنياء... وبين دمار المجتمعات وهلاكها . وهذا يعني تقويم وتفسير واقعي وليس غيبيا للظواهر. يقول تعالى : ﴿ ذلك بما قدمت ايديهم وان الله ليس بظلام للعبيد ﴾(آل عمران : ١٨٢) ويقول تعالى ﴿ سنة الله في الذين خلوا من قبل وكان امر الله قدرا مقدورا ﴾ (الأحزاب:٣٨).

ومن أبرز القوانين(السنن) الاجتماعية التي يمكن استخلاصها من القراءة الاجتماعية المتانية للقران الكريم مايلي: (٢٧):

أ - العلاقة بين الظلم وبين الفساد والانهيار والتفكك الاجتماعي أو العلاقة بين الهلاك والدمار وبين الظلم ﴿وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها فتلك مساكنهم لم تسكن من بعدهم إلا قليلا وكنا نحن الوارثين﴾ (القصص:٥٨) وقوله تعالى : ﴿وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون﴾ (القصص : ٥٩)

ب - العلاقة بين الإيمان وبين الأمن بمفهومه الشامل، والعلاقة بين الكفر وبين انعدام الأمن وسيادة الضنك والاضطراب ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾ (الأنعام : ٨٢) . وقال تعالى : ﴿ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ..الآية﴾ (طه : ١٢٤) ويتحقق الضنك حتى وسط الوفرة الاقتصادية كما هو حادث في الدول الكافرة بربها .

ج - العلاقة بين الطاعة والنصر، وبين العصيان والهزيمة ﴿وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها ...الآية﴾ (الأعراف: ١٣٧) وقال تعالى : ﴿ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين إنهم لهم المنصورون وإن جندنا لهم الغالبون﴾ (الصافات ١٧١-١٧٣).

د - العلاقة بين الظلم وتسليط الله الظالمين بعضهم على بعض ﴿وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا بما كانوا يكسبون﴾ (الأنعام : ١٢٩)

هـ - العلاقة بين شيوع المنكرات وبين هلاك الأمم وانتشار الأوبئة[٣٨] والأزمات والمصائب ﴿ وتلك عاد جحدوا بآيات ربهم وعصوا رسله واتبعوا أمر كل جبار عنيد ، واتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة * ألا إن عاداً كفروا ربهم ألا بعداً لعاد قوم هود ﴾ (هود : ٥٩-٦٠)

وقال تعالى : ﴿ ولوطاً إذ قال لقومه إنكم لتأتون الفاحشة ماسبقكم بها من أحد من العالمين ، أئنكم لتأتون الرجال وتقطعون السبيل وتأتون في ناديكم المنكر... الآية) (العنكبوت ٢٨-٢٩) وكانت النتيجة في قوله تعالى ﴿ إنا منزلون على أهل هذه القرية رجزاً من السماء بماكانوا يفسقون * ولقد تركنا منها آية بينة لقوم يعقلون ﴾(العنكبوت : ٣٤-٣٥).

و - العلاقة بين شيوع الترف وبين الانهيار والظلم والفساد وسقوط الحضارات - قال تعالى ﴿ وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا ﴾ (الإسراء : ١٦) وقد ربط ابن خلدون بين الترف الناجم عن الحضارة وبين سقوط الدول[٣٩].

وهكذا يمكننا استنباط العديد من القوانين الاجتماعية التي لاتتخلف من مصادر الوحي.

سابعا: إشكالية توظيف السنن والقوانين الاجتماعية والاستفادة منها. فالسنن الاجتماعية والتاريخية في القرآن الكريم ليست للمتعة وإنما هى موجهة لهداية الإنسان والمجتمعات إلى الطريق الصحيح للقوة والتقدم - والرخاء والعدل والأمن والتكامل والتفوق في كل المجالات الإيمانية والاقتصادية والسياسية والعلمية والتربوية والإدارية ..... الخ . فإذا كان الفهم والتفسير والوصول للقوانين في البحث العلمي مقدمة للتنبؤ الذي هو السبيل للتحكم أو توظيف الظواهر في خدمة الإنسان . فهذا هو بالضبط ماتهدف إليه السنن الاجتماعية والتاريخية والنفسية المستمدة من الوحي، وهى فوق هذا تستهدف وصول الإنسان والمجتمعات إلى رضاء الله وإعلاء كلمته في الأرض وهو هدف يتجاوز قدرات المناهج العلمية الوضعية بصياغاتها المختلفة . يقول تعالى : (إن هذا القرآن يهدي للتي هى أقوم ... الآية) (الإسراء : ٩) ويقول تعالى : (قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم صراط مستقيم) (المائدة: ١٥، ١٦) .

ويذهب ابن تيمية بعد استعراضه لبعض الآيات المتصلة بالسنن الاجتماعية والتاريخية في القرآن إلى صياغة قانون عام يخضع له سير المجتمعات أطلق عليه (قياس الطرد وقياس العكس) (٤٠) . قال ابن تيمية (مأمر الله بن من الاعتبار في كتابه يتناول قياس الطرد وقياس العكس. فإنه لما أهلك المكذبين للرسل بتكذيبهم كان من الاعتبار أن يعلم أن من فعل مثل مافعلوا ، أصابه مثل ماأصابهم فيتقي تكذيب الرسل حذراً من العقوبة . وهذا قياس الطرد . ويعلم أن من لم يكذب الرسل لايصيبه ذلك

وهذا قياس العكس) فهناك تلازم بين تكذيب الرسل وما يترتب عليه من الدمار ، وبين تصديقهم وطاعتهم وما يترتب عليه من النصر[٤١]

واقعية القوانين الاجتماعية المستندة إلى الوحي.

كل النظريات الاجتماعية - خاصة النظريات الكبرى ، تنطلق من مسلمات لابرهان عليها ، مصدرها فلسفات اجتماعية واجتهادات بشرية ، فالنظريات الغربية (الوظيفية والسلوكية والتفاعلية ... الخ) تنطلق من فلسفات العقد الاجتماعي وأفكار الحريات الطبيعية والحقوق الطبيعي للإنسان السابقة على المجتمع ، وتستند إلى نظريات العقد الاجتماعي (لوك وروسو) والنفعيين (بنتام)وغيرها من نظريات ، والنظريات الماركسية والراديكالية تنطلق من فلسفات تقوم على التاريخ الظني مثل نظرية لويس مورجان وغيره حول فكرة المشاعية البدائية - في الملكية والعلاقات الجنسية والمساواة الاجتماعية المطلقة ... الخ. وهذه وتلك فلسفات ظنية ليس لها أساس واقعي ولا تستند إلى براهين عقلية أو منطقية أو واقعية أو تاريخية مقبولة .

وعلى العكس من هذا فإن القوانين التي يطرحها الوحي، قوانين يقينية لاتتخلف، وهى فوق هذا تتسم بالواقعية[٤٢] حيث نستطيع أن نلمسها ونشاهد تحققها في الحياة اليومية وفي واقع المجتمعات المعاصره، وخلال التاريخ الإنساني عبر مراحله المختلفة ، وسواء التي نستند فيها إلى الآثار والوثائق وآراء وكتابات المؤرخين ، أوتلك المراحل التي لاتوجد لدينا وثائق تاريخية عنها وليس لدينا إلا الوحي مصدراً يقينياً

وحيداً عنها.

فإذا كانت الدراسات الغربية في علم الاجتماع تصدر تعميمات حول العلاقة بين التقدم المادي والحضاري والتقني من جهة ، وبين ارتفاع معدلات الانتحار ، ومعدلات التفكك الاجتماعي من جهة أخرى ، فإن القرآن الكريم يرفض هذا التعميم . فالتقدم المادي والحضاري والتقني هو وظيفة أساسية للإنسان في الأرض، ينطلق في الإسلام من دوافع ومحركات ايمانية دينية **﴿هو انشاكم من الأرض واستعمركم فيها﴾** (هود) ولا يمكن أن يكون التقدم الحضاري والمادي والتقني بذاته مفضياً إلى تزايد معدلات الانتحار والتفكك ، طالما انبثق عن المنطلقات الايمانية والقيمية ومبادئ الأخلاق والمبادئ الإسلامية التي تحكم الفكر والسلوك والعلاقات ، ولكن الذي يؤدي إلى هذا التزايد في معدلات الانتحار والجريمة والفساد والتفكك ومختلف الأمراض الاجتماعية والنفسية والسلوكية هو البعد عن الهدي الإلهي والركون إلى توجهات بشرية مصادمة لأحكام الله ولقيم الدين والانغماس في الشهوات المحرمة وسيادة الطبقية البغيضة المصحوبة بالحقد والصراع، وسيادة الفساد السياسي والإداري والأخلاقي. وهذا أمر مشاهد يتسم بالواقعية ويمكننا تتبعه في مختلف مراحل التاريخ ، كما أننا نلمسه في المجتمعات المعاصرة المتقدمة ماديا التي تنتشر فيها كل أشكال الانحرافات والفساد والجرائم المنظمة والإرهاب والعنف وانعدام الأمن ، وسط الوفرة الاقتصادية. والتخمة المادية الواضحة .يقول تعالى : **﴿ فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى * ومن اعرض عن**

ذكري فإن له معيشة ضنكا ... الآية ﴾ (طه ١٢٣-١٢٤).

وكما يشير (إمرزيان) فإن القوانين(السنن) الاجتماعية التي تستنبط من الوحي تأتي في عدة صور أو سياقات منها :

أ - سياق عرض أحوال الأمم السابقة وسلوكها وعاداتها ومعتقداتها ونظمهاوعلاقاتهم بالأنبياء والرسل وما حدث لهم .

ب - السياق التشريعي، حيث ان العديد من آيات الأحكام وأحاديث الأحكام لها دلالات اجتماعية واقعية ، تربط بين ظواهر ، بعضها يعد متغيرات مستقلة وبعضها متغيرات تابعة (باستخدام المصطلحات المنهجية) ، فوق أنها لها أهدافها التشريعية [٤٣] مثال هذا قوله تعالى : ﴿ ولكم في القصاص حياة ياأولي الألباب... الآية ﴾ . هنا نجد تشريعا محددا ، إلى جانب أن هناك ربطًا بين نظام القصاص بالمضامين الإسلامية ، وبين استقراء الحياة الاجتماعية ، والعكس صحيح . ويعطي (إمرزيان) كذلك مثالا من السنة وهو قوله عليه الصلاة والسلام (إياكم والشح فإنه أهلك من كان قبلكم ، أمرهم بالبخل فبخلوا ، وأمرهم بالظلم فظلموا ، وأمرهم بالقطيعة فقطعوا) [٤٤] فهذا الحديث من أحاديث الأحكام ، ويتضمن ابراز علاقة بين ظاهرة الشح ، ومجموعة من الظواهر المرضية كالظلم وقطع الأرحام ... والعكس صحيح.

ومن خلال عرض السنن والقوانين الاجتماعية والتاريخية ، يحدد الوحي طبيعة العمليات الاجتماعية المستمرة كالتعاون والصراع بين الحق

والباطل. وهو كذلك يرسم التوجهات المستقبلية ، ويحدد المصير النهائي الذي ستتجه إليه البشرية ، ليس في شكل نهاية للتاريخ (حيث تصور ماركس أن التاريخ سيتوقف عند الشيوعية ، وتصور هيجل وفيبر وفوكوياما أن التاريخ سيتوقف عند الحضارة الرأسمالية الغربية (٤٥) ، ولكن في شكل انتصار الحق على الباطل، وسيادة دين الله . والوحي يتسع في هذا الصدد مجالا للفاعلية البشرية في اطار قدرة الله وقدره . وهذا يعني إعطاء الله الناس القدرة والفعالية في تشكيل الظواهر الاجتماعية والأحداث التاريخية في إطار القدرة والمشيئة الالهية(٤٦) ﴿ وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ (الكهف:) وقال تعالى : ﴿ قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين﴾ (التوبة : ١٤) . وكما يشير (خليل) فإن القرآن الكريم لم يسرف في التنبؤات المستقبلية ، وإنما اكتفى بوضع الخطوط العريضة والأساسية التي تحكم حركة الإنسان والمجتمعات والتاريخ ، وذلك على عكس النظريات الوضعية التي تسرف في التنبؤات ، والحتميات ، ولا تستند في هذا إلا إلى أسس ظنية وفلسفات شخصية . والقوانين الاجتماعية المستخلصة من الوحي تستهدف استثارة الفكر والسلوك الإنساني ودفعه للبحث عن الحقائق وتقديم خلاصة التجارب البشرية الايجابية والسلبية للأمم السابقة ، من أجل أن يتجنب الإنسان والمجتمعات التجارب والمحاولات الخاطئة التي تؤدي إلى الدمار والفساد والتفكك والصراع، والاسترشاد بالتجارب الناجحة التي تؤدي إلى القوة الإيمانية والمادية والتفوق العلمي والتقني والسياسي

والاقتصادي والتربوي... على مستوى العصر . وبهذا يكون هناك دليل يوجه الناس والمجتمعات في التجارب التنموية والإدارية والسياسية والتربوية[٤٧] التي يخوضونها ، ضمانا للنجاح الحقيقي، المقترن في النهاية برضاء الله سبحانه وتعالى .

أبرز خصائص التوجيه الإسلامي لمنهج دراسة الواقع الاجتماعي:

ونستطيع في نهاية هذا العرض أن نبرز أهم خصائص التوجيه الإسلامي للمنهج أو طرق البحث في علم الاجتماع.

أولا : الانطلاق من الوحي الصادر من الله كمصدر حاكم للمعرفة ، مع توظيف المصادر الأخرى كالحس والعقل والحدس أو الملاحظة والتجربة والمقارنة والاستنباط والتعميم والفهم METHOD OF UNDERSTANDING(فيبر)[٤٨] كل فيما يصلح له من خلال الضوابط الشرعية .

ثانيا: التحرر من النزعات الذاتية والمصلحية والعرقية والطبقية والقومية والسياسية ، والانطلاق من الحقائق والمنطق الإسلامي وهذا خير ضامن للموضوعية في فهم الإنسان والمجتمع والتاريخ والكون. فإذا كان علم الاجتماع ينطلق من منطلقات ايديولوجية تتعدد معها المدارس والنظريات والفلسفات والاتجاهات وتتصارع ، فإن الموضوعية ألا تنطلق من فلسفة بشرية هى بطبيعتها متحيزة وأسيرة للزمان والمكان والثقافة والقدرات المحدودة للعقل البشري، حتى ولو اجتهد الإنسان وكان صادقا

في اجتهاده . ومن باب أولى أن ننطلق في فهم الواقع والتاريخ من حقائق الهية (٤٩) وهنايستهدف الباحث الوصول للحقائق بعيدا عن مصالح ذاتية أو فئوية أو طبقية أو سياسية .... الخ

ثالثا : هذا الانطلاق من الوحي في علم الاجتماع يقتضي الدراسة الموضوعية المجردة للواقع للكشف عن مكوناته والعوامل المشكلة له وارتباط مكوناته بعضها ببعض ، وذلك من خلال دراسات واقعية تسترشد بأساليب المسح الاجتماعي والرجوع للوثائق والمصادر التاريخية والاحصاء واجراء التجارب والملاحظات والمقارنات وتحليل المضمون... الخ

كل هذا لفهم الواقع والكشف عن جوانب التخلف والقوة ، وفهم العوامل المؤدية للمشكلات والأزمات الاجتماعية ، ولدفع عمليات التنمية ومواجهة الانحرافات ، وتحسين العلاقات وأساليب الإدارة والعمليات التعليمية والتربوية ، وزيادة وعي الناس بالمشاركة في برامج التنمية ومواجهة مشكلاتهم.....وأغلب هذه القضايا الواقعية التي يهتم بها علم الاجتماع تدخل في باب المصالح المرسلة المتروكة للاجتهاد واعمال العقل والتي يمكن تعدد الاجتهادات والتصورات حولها . ومن هنا يمكن تعدد مداخل الدراسة وتعدد النظريات ومناهج الدراسة في اطار التوجيه الإسلامي للعلم ، طالما أن جميع الباحثين ينطلقون من الثوابت الشرعية ويتقيدون بالضوابط الإسلامية ويستهدفون تحقيق مصالح وأهداف عامه وحقيقية لصالح كل أبناء المجتمع ، بعيداً عن التحيزات العرقية أوالطبقية أو الفئوية أو السياسية ... الخ وبعيدا عن التحريض الظاهر أو الخفي على الحقد الطبقي أو الصراع الدموي أو ممارسات أعمال غير أخلاقية ،

وطالما أنهم يستندون في آرائهم واستنتاجاتهم على دراسات واقعية وعلى نتائج دراسات وتجارب سابقة طبقت في مجتمعات مماثلة ... الخ

رابعًا : التوجيه الإسلامي لعلم الاجتماع لايحجر على حرية الفكر وحرية التفسير وحرية الدراسة الميدانية . ولا يصادر التعددية الفكرية فمن اجتهد وأصاب فله أجران ، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر. والتوجيه الإسلامي يدعو إلى الحوار البناء بين أصحاب الاجتهادات المتباينة وصولا إلى الهدف المشترك وهو احقاق الحق وبناء الإنسان والمجتمع القوي الملتزم بالعقيدة وبالقيم والأخلاق الإسلامية ، والقادر على أداء رسالته كما أرادها الله . ومن هنا فإنه يجب أن يكون هو الأقوى اقتصاديًا وسياسياً وعلميًا وتقنيًا على مستوى كل عصر . وهذا هو مفهوم التنمية الشاملة وبناء المجتمع الأقوى إيمانيا وماديا والذي يسوده التعاون والمودة والرحمة والتكافل والأمن المادي والمعنوي، والذي يشعر فيه الإنسان بالسعادة والأمن... وهذا هو الهدف النهائي لعلم الاجتماع. فالإسلام يقر التعددية :- التعددية الدينية ، وتعدد الألسنة ، وتعدد الآراء ، وتعدد الاجتهادات في علوم الدنيا وعلوم الدين (تعدد المذاهب الفقهية) فهذه سنة الله وإرادته في عالمه ، والإسلام يؤمن أهل الديانات الأخرى والآراء الأخرى ويكفل لهم العدل والحرية . وعلى عكس المذاهب الاشتراكية والرأسمالية ، فإن الإسلام لايقيّم العلاقات بين الناس على الصراع أو التنافس المادي العنيف، وعلى الاستغلال والأحقاد الطبقية أو على فلسفات شيطانية صراعية ﴿قال انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين﴾ (ص : الآية ٧٦) . ولكن الإسلام يقيم العلاقات حتى مع أهل الأديان والآراء

المخالفة على أساس الميزان الإلهي، ميزان العدل والرحمة والتكامل والتعاون. فالماركسيون أحلوا قومهم دار البوار. والرأسماليون يخربون بيوتهم بأيديهم ويفككون أسرهم ويهدمون أساس الميزان الإلهي ، ميزان العدل والرحمة والتكامل والتعاون، وعالم اليوم يصرخ من فقر الأخلاق والقيم كمايصرخ المريض من فقر الدم .

خامسا: لاتعارض بين الواقعية والمعيارية . فعلماء اجتماع الغرب يؤكدون دور علم الاجتماع في الإصلاح الاجتماعي، بل إن نشأة هذا العلم ارتبطت أساسا بتصورات تتصل بالاصلاح الاجتماعي ودعم التغير في اتجاه نموذج مجتمعي معين. ومن هنا فإن الدراسات الوصفية التقريرية في مجال علم الاجتماع هى خطوة لما بعدها وهو التقويم في ضوء نموذج ، وهذا النموذج فلسفي في علم اجتماع الغرب (وظيفي أو صراعي) وهو رباني في علم الاجتماع الموجه إسلاميا. وقد سبق أن أوردنا آراء بعض أنصار النقد الاجتماعي (بوتومور وزايتلن وملز وجولدنر وانكلر وميردال وترياكيان... الخ) الذين يؤكدون حاجة علم الاجتماع إلى الالتزام بقضايا المجتمع وأهدافه وقيمه ومواجهة مشكلاته .

وسبق أن أوضحنا أن ادعاءات الموضوعية والحيدة والتجرد عن القيم لم يتم تحققها في علم الاجتماع... وهنا يجب أن يميز بين أساس المعيارية في علم الاجتماع الوضعي وفي علم الاجتماع الموجه إسلامياً . المعيارية في الأول مستمدة من فلسفات بشرية ، أما في الثاني فمستمدة من مصدر إلهي رباني. والنموذج المعياري يعد ضرورة في علم الاجتماع، لأنه هو الذي يحدد مايعد سويا وما يعد منحرفا ، ونحن في حاجة إلى

مطلقات أخلاقية وقيمية تنقذ البشرية من الصراع والتخبط والضياع واللامعنى والفراغ الروحي . فلا يمكن الانقياد مع أنصار العلمانية في القول بالمعيار الاحصائي للانحراف والسواء . لأن ظاهرة كالزنا والقمار وتعاطي المخدرات والخمور والاحتكار ، ينظر إليها على أنها ظواهر سوية إذا كان أغلب الشباب يمارسونها ويرغبون فيها . ففي بحث (كينزي) حول الجنس لم ينظر إلى الزنا على أنه مشكلة ، ولكن المشكلة تتمثل في الحمل غير المرغوب فيه ، وبهذا ينادي العديد من الغربيين بإباحة الاجهاض كحق من حقوق الإنسان .

ويتضح من تحليل بريد المجلات الغربية أن أولياء الأمور لاينزعجون من وجود علاقة جنسية بين بناتهم المراهقات وبين أصدقائهم في المدرسة أو النادي، وإنما الذي يزعجهم أن يحملن . ويذهب (سمير) إلى أن(العفة الجنسية هى التوافق مع تيار التحريم السائد في العلاقات الجنسية) [٥٠] وهو يرى أن الأعراف تصنع المجتمع .

وكمايشير (إمرزيان) الحق فإن (طرح القضية بهذا الشكل ينتهك مطلباً حاسما للميثولوجيا الإسلامية التي يقوم على الالتزام الأخلاقي وليس الحياد الأخلاقي[٥١] . فالحياد الأخلاقي هنا يعني البوهيمية والفوضى وانعدام الأمن ، فالوصف والتقرير له وظيفة والتقويم له وظيفة ولا يمكن الفصل بينهما في بحوث علم الاجتماع الموجه إسلاميًا ، فالدراسات الوصفية التقريرية وظيفتها تحديد موقع المجتمع اقترابًا وابتعادًا عن النموذج المعياري الإسلامي. ولا أفضل أن أطلق عليه النموذج المثالي حتى لايظن أنه يستحيل الوصول إليه ، فهو نموذج طبق

بالفعل في فترات طويلة، وهو قابل للتطبيق لاتفاقه مع فطرة الإنسان والطبيعة البشرية ، ولأنه من صنع الله الذي أتقن كل شيء[٥٢] كل هذا يؤكد الوظيفة النقدية والتوجيهية والإصلاحية لعلم الاجتماع الموجه إسلاميًا استنادًا إلى عمليتي الوصف والتقرير الصادقة للواقع من جهة ، وعملية التقويم في ضوء المعيار الإسلامي من جهة أخرى .

ويلاحظ أن العديد من علماء اجتماع الغرب يؤكدون على أهمية دور علم الاجتماع في النقد، بعد تدهور الأحوال في مجتمعاتهم ، ويكفي في الرجوع إلى (زانتلن) ، (ملز) ، (بوتو مور) ... الخ[٥٣].

سادسًا : يرتكز علم الاجتماع الموجه إسلاميا على اطار تصوري يطلق عليه (إلياس بايونس) و(فريد أحمد) الجانب النظري لعلم الاجتماع الإسلامي[٥٤] ويتصل هذا الجانب بطبيعة الكون والإنسان والنظام الاجتماعي (بداية البشرية – العلاقات – الضوابط- القبائل – الشعوب – علاقات العمل – العمليات الاجتماعية كالتعاون والصراع أو الدفع – أثار الالتزام بالشريعة وأثار الانفكاك عنها ، دور السلطة في التطبيق الشرعي أو غير الشرعي ، دور الاقتصاد والسياسة والتربية والأسرة والقانون والأخلاق ..في الحياة الاجتماعية .. الخ) هذا إلى جانب موقف الإسلام من القيم كالعدالة والحرية والمساواه ، ومن الصراع بين الخير والشر ، وموقف الإسلام من التغيير ... الخ . وكما يشير (بشاراتي) و(بايونس) و(أحمد) بحق فإن ماود في القرآن الكريم من حقائق حول الكون والإنسان والتاريخ والمجتمعات والسنن الاجتماعية .. (هو الحقيقة الموضوعية الوحيدة ، لهذا يجب ألا نخجل من ممارسة قيمنا

الخاصة في الوقت الذي نرى فيه الآخرين يمارسون قيمهم) (٥٥).

سابعاً : المنهج الإسلامي في دراسة الواقع الاجتماعي لايرفض الأفكار والأساليب والمداخل والنظريات والمفاهيم والتقنيات والأدوات الجديدة التي يطرحها علم الاجتماع العالمي. كذلك فإن المنهج الإسلامي لايرفض كل مالا يستند إلى القرآن الكريم والسنة ، أو الانتاج الفكري لغير المسلمين . ذلك لأن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها . وعند الباحث المسلم ميزان يزن به هذه المستجدات العلمية - النظرية والمنهجية ، وهو ميزان الإسلام . ويذهب (الركابي) كمثال إلى أن هناك ثلاثة مواقف يمكن أن نتخذها ازاء وسائل الإعلام الجديدة . الهدم ، أوالمقاطعة ، أو تحويلها وتسخيرها في خدمة الحق(٥٦). وهذا الموقف الثالث هو الجدير بالأمة الإسلامية لأنها الأمة الراشده التي تملك معيار الاختيار والانتقاء وأساليب التوظيف. فالإسلام لم يخترع السيف ، ولا الخيل، ولا اللغة العربية ، ولا الخطبة ، ولا النطق ، ولكنه وظف هذه الوسائل في خدمة أهدافه من خلال منحها المضمون الحق والضابط الأخلاقي . ولاشك أن المنهج القرآني في الأخذ والرفض هو الحجة والبرهان الشرعي أوالعقل أو التجريبي. وكما يشير (سعيد صيني) بحق فإن مما يدعوإلى الألم والسخرية أن (يرفض المسلم المتخصص التعرف بدقة على حقيقة المنجزات الفكرية لغير المسلمين في مجال تخصصه ، ويقبل بشراهه على وسائل الرفاهية التي أنجبتها تلك المنتجات الفكرية . وبهذا يسهم في نموالقوة الاقتصادية للشعوب الأخرى بدلا من اقتباس معرفتهم وتطويعها ليستغني المسلمون بها عن بعض المنتجات المادية

للآخرين [٥٧] وحتى تزداد قوة المجتمع الإسلامي الذي يفترض أنه الأقوى إيمانيا في كل زمان بمعيار الكتاب والسنة ، والأقوى ماديًا (صناعة - زراعة - تجارة - تقنية - بحث وتعليم - صحة - وسلاح...الخ). بمعيار العصر.

ثامنا: واستنادا إلى سابعا، فإن التوجيه الإسلامي لمناهج علم الاجتماع لاترفض كل الأساليب المنهجية المطروحة في أدبيات علم الاجتماع ، مع توظيف كل منهج فيمايصلح له من موضوعات (المواءمة المنهجية) . وهذا الارتباط بالأدبيات العالمية لايعني التبعية ولكن يعني التراكميه ، أي ارتباط إضافة إلى الجهود السابقة ، أو تعديل لها أو إلغائها . كل ذلك من خلال الأدلة القوية التي تستند إلى الحقائق الخالدة الصادرة عن الوحي من جهة، وإلى الدراسات الواقعية المسترشدة بالتفسيرات الشرعية من جهة أخرى.

تاسعًا : يذهب (صيني) إلى أن (جهود الأسلمة أو التأصيل لاينبغي أن تقتصر على نطاق الاستنباط من الأدلة النقلية ، دون ربط نتائج ذلك الاستنباط بالواقع لاختبار صلاحية الاستنباط ، ولا سيما أن الاستنباط قد يخطئ وقد يصيب. وهذا يعني ضرورة خوض مجال الاستقراء من الواقع الذي نعيش فيه امتثالا لأوامر الله بالتدبر والتفكير في صنع الله) [٥٨]. وهذا يعني أن الباحث يجب أن يكون (ملما بالواقع قبل عملية الاستنباط للوصول إلى قواعد ذات فعالية) [٥٩].

عاشرًا : إن العديد من دراسات علم الاجتماع تقع في مجال

القضايا الاجتهادية (الصناعة - الإدارة - التحضر - التنمية - التخطيط- التنظيم ... الخ) وهى ماسبق أن أشرنا إليها في إطار المصالح المرسلة وهذه أمور متغيرة يمكن الاسترشاد في دراستها بالنظريات الغربية والشرقية. و الاستفادة بهذه النظريات لايعد جهالة أو عمالة للغرب أو تبعية لأعداء الإسلام ، طالما أننا نستفيد منها ونوجهها بما يخدم المجتمع المسلم وفي اطار الضوابط الشرعية . وكما يشير (صيني) بحق أن (العبرة في الأمور الاجتهادية ليست ما مصدرها؟ بقدر ماهى درجة صلاحيتها وشرعيتها وفائدتها [٦٠] وكما دلنا الرسول عليه السلام ، الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهوأحق بها .

حادي عشر : الحرص على دقة الاستشهاد بالقرآن والسنة استناداً إلى فهم التفسير وأسباب النزول وما يتضمنه من أحكام ودلالات . كل هذا لابد أن يتم من خلال الرجوع إلى المصادر الأصلية [٦١] وينبغي البعد عن التكلف ونسبة المعلومات أو النظريات أو المفاهيم أوالتفسيرات إلى الإسلام، إذا كان ذلك قائما على أدلة موثوق بها . ونستطيع القول أنه لايوجد علم كافر وعلم مسلم ، ومعرفة كافرة ومعرفة مسلمة ، وإنما يوجد علم صادق وعلم ومعارف مزيفة . فالعلم والمعرفة الحقيقية هى المستمدة من المصادر اليقينية ، أوالمستمدة من الواقع ، أوالمستمدة من المنطق العقلي السوي . وكل هذه العلوم والمعارف لايمكن أن تتناقض مع حقائق الوحي، لأن القرآن الكريم كلام الله ، والكون والواقع خلق الله ، والعقل نعمة من الله كرم به الإنسان . فكل العلوم والمعارف الحقيقية هى معارف إسلامية سواء اكتشفها عقل مسلم أو عقل غير مسلم لأنها بحث في

مخلوقات وسنن الله ، ولأنها اكتشاف عقل مخلوق لله . وهنا يجب تجنب الحاق كلمة إسلامي بكل شيء إلا إذا كان له أساس ثابت بالكتاب والسنة، حتى تستخدم كلمة (إسلامي) بشكل دال ومتخصص ومناسب، ولا تتحول إلى شعار فارغ المضمون أو إلى موجه يركبها بعض الباحثين لأغراض معينة .

ثاني عشر : ضرورة التمييز بين الثابت والمتغير . والثوابت الشرعية (العقيدة والأخلاق والكليات وبعض المعاملات التفصيلية) لامجال فيها للبحث في علم الاجتماع ، فهى المنطلقات . أما المتغيرات فهى أكثر موضوعات هذا العلم تخضع للبحث والاجتهاد وقابله للاختلاف في الآراء ونتائج الدراسة والمنظورات والمداخل، في إطار الالتزام بالثوابت المذكورة .

كذلك يجب التمييز بين ماهو بشري وما هو رباني. ففرق بين الإسلام الكامل استنادًا إلى المصادر ، وبين المسلمين في الواقع العملي الذين قد يكون فيهم العديد من ألوان النقص والاشكاليات ، نتيجة لابتعادهم عن الأسس الشرعية والمستجدات محلية وعالميه . وكذلك يجب التمييز بين المعارف اليقينية التي مصدرها الكتاب والسنة (الوحي) وبين المعارف البشرية الاجتهادية القابلة للصواب والخطأ والتي هى بالتاكيد خارج نطاق العصمة . ويمكن فيها الاختلاف والاتفاق والحوار والتعددية في الاستنتاجات والاجتهادات (التعليم - الإدارة - الصناع- التخطيط - التحضر...)

ثالث عشر: أخد مختلف جوانب الموضوع المطلوب تفسيره في

الاعتبار ودراسته في إطار الكليات الشرعية وفي مقدمتها وحدة الخالق وعدم وجود عبثية في الكون والمخلوقات، ومبادئ العلية والاضطراد وانتظام الكون . وهذا يعني تجاوز الحتميات النسية أو البيئية أو الاجتماعية أو البيولوجية التي وقع فيها أصحاب النظريات الوضعية (٦٢).

وتجدر الإشارة إلى أن الإسلام يؤكد على أمرين أساسيين :

أ - التخصص في العلم والمعرفة كضرورة للاجادة .

ب - تكامل التخصصات في هيئة علم شمولي، حتى يمكن فهم الجزئيات والعوامل المتعددة في إطار الكليات. فالإسلام يرفض الحتميات الجزئية Determinism(الاقتصادية أو الاجتماعية أوالنفسية أو البيئية ... الخ) . كذلك يرفض التفتيت المعرفي Fragmentationالذي يقف عند حدود المعلومات الحسية فقط. فكل مايتوصل إليه الإنسان من معارف عن طريق الحس والتجربة والملاحظة والعقل والنقد والتحليل والمقارنه ... يجب أن تفهم في اطار الحقائق الثابتة الكبرى والكلية لهذا الوجود، وأن يتم استخدامها وتوظيفها في إطار هذا الفهم الشمولي(٦٣) وكما يذهب (سيد قطب) فإن الباحثين الذين يقفون عند حدود معطيات الملاحظة والتجربة والتعميمات المبنية عليهما فقط، هم جامعوا معلومات وليسوا علماء (٦٤).

المصادر والمراجع

1 - Arther A. Carin and Robert B. Sand : Teaching Science through Discvery . Charles E. Merrill Publishing Co. 1988 p.10.

2 - B. Popper: Poverty of historicism : Routledge and Kagan Paul . 1957 pp. 58-9.

٣ - محمد محمد إمرزيان : منهج البحث الاجتماعي بين الوضعيه والمعيارية . الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط٢ سنة ١٩٩٢ ص ٢٦٠.

وارجع إلى زكي نجيب محمود : المنطق الوضعي - مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة ، ط ٣ سنة ١٩٦١ ، ص ٢٧.

٤ - المصدر السابق ص ٢٦١.

٥ - زكي نجيب محمود: جابر بن حيان . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ ص ٤٥ . وإمرزيان ص ٢٦١.

٦ - ريت ملز : الخيال العلمي الاجتماعي: ترجمة عبد المعطي الهواري: دار المعرفة الجامعية ١٩٨٧ ص ١٤٤.

٧ - المصدر السابق ص ١٤٥.

8 - Alivin Goulgner: The Comming Crisis of Western Sociology: Heinman . London. N.y.. Delhi. 1971

٩ - نبيل السمالوطي: الأيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع النظرية والمنهجية والتطبيقية . دار المطبوعات الجديدة ، الاسكندرية ١٩٨٨. ص ٤٣.

10- C.R. Mills: The Sociological Immagination pp. 165-176.

11- G Myrdal: The Relation between social theory and social policy: British Journal of Sociology . 1953 XXIIIm op 242.

١٢- صلاح قنصوه : الموضوعية في العلوم الإنسانية : عرض نقدي لمناهج البحث ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة سنة ١٩٨٠م ص ٥٨ ومابعدها.

١٣- كارل بوير: عقم المذهب التاريخي، الترجمة العربية ، ترجمة د. عبد الحميد جبرة ، منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٥٩ص ٤٥

١٤- نبيل السمالوطي : الدين والتنمية في علم الاجتماع : دار المطبوعات الجديدة ، الاسكندرية ١٩٩٢، الفصلين الأول والثاني.

١٥- عبد العزيز الوهيبي: مسيرة المنهج وتشكيلاته في الفكر الإسلامي . مجلة البيان ، المنتدى الإسلامي بلندن، العدد ٨٢، نوفمبر ١٩٩٢.

١٦- سيد قطب: في ظلال القرآن : دار الشروق، القاهرة ١٩٩٢، المجلد السادس ص ٣٤٩٤.

١٧- الوهيبي: مصدر سابق ص ص ٣٦-٣٧.

١٨- المصدر السابق ص ٣٨.

١٩- المصدر السابق.

٢٠- المصدر السابق ص ٣٩

٢١- المصدر السابق ص ٤٠.

٢١- ارجع للظلال لادراك بعض جوانب الاعجاز في التوافقات العجيبة في خصائص الأرض وما حولها للإنسان (الجاذبية والضغط والأكسوجين والتربه وسمك القشرة الأرضية ونسبة اليابس إلى الماء والسهول و الجبال ودوران الأرض... الخ) المجلد ٦ ص ص ٣٦٣٧-٣٦٣٨

٢٢- المصدر السابق، المجلد الأول ص ٥٤.

٢٣- المصدر السابق.

٢٤ - نبيل السمالوطي: الدين والتنمية في علم الاجتماع : مصدر سابق، الفصل الرابع .

٢٥- الوهيبي: مصدر سابق ص ص ٤١-٤٢.

٢٦ - المصدر السابق ص ٤٢.

٢٧ - عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه : دار القلم ، الطبعة الثامنة ، دون تاريخ ص ٨٤ ومابعدها ، وراجع أيضا صالح بن عبد العزيز آل منصور: أصول الفقه وابن تيمية : دار النصر للطباعة الإسلامية . شبرا مصر سنة ١٩٨٠. الجزء الأول ص ١٩٩ ومابعدها.

٢٨- رشدي فكار: نحو نظرية حوارية إسلامية (في الاجتماع العربي الإسلامي ، باريس : دار النشر العالمية جتنير ١٩٩٠-م

المجلد الثاني ص ٥٥ ومابعدها وارجع إلى دراسته بعنوان : لمحات عن منهجية الحوار والتحدي الاعجازي للإسلام في هذا العصر : مطبعة التقدم ١٩٨٢ ص ٦٥.

٢٩- الماوردي : أدب الدين والدنيا . مطبعة السقا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٩٧٨ ص ٤٥.

30- K. Popper: Op. cit. pp. 28-29.

٣١- عماد الدين خليل : التفسير الإسلامي للتاريخ : دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٥، الفصل الثاني ص ص ٩٧-١١٧.
وارجع أيضا إلى نبيل السمالوطي: المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع - دار الشروق ، جده ، الطبعة الثانية ١٩٨٥ ص ٤٤ ص ٥٨.

٣٢- محمد محمد إمرزيان : منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية : الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي ١٩٨١ ص ٢٧١.

٣٣- المصدر السابق ص ص ١٧٣-٢٧٥.

٣٤- حاول علي بشاراتي وضع تصور محدد لعلم الاجتماع في ضوء القرآن الكريم ، وله عدة دراسات ، منها (الفلسفة الاجتماعية الإسلامية) ، (علم الاجتماع المقارن) ، (بناء الذات الثورية) ، (المفكر ومسئوليته في المجتمع) ، (العودة إلى الذات) . ارجع إلى حامد الجار : الإسلام كأيديولوجيا : فكر شريعاتي - مجلة المسلم المعاصر العدد ٣٤ سنة ١٤٠٣هـ ص ٩ ومابعدها . وارجع إلى محمد علي محمد وآخرون : مجالات علم الاجتماع المعاصر : أسس نظرية ودراسات واقعية : دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية ١٩٨٥ ص ١٢.
وارجع إلى الترجمة العربية لكتاب (شريعاتي) ،(العودة إلى الذات): ترجمة إبراهيم دسوقي شتا ، القاهرة : الزهراء للإعلام العربي سنة ١٤٠٦هـ

٣٥ - محمد امرزيان : مصدر سابق ص ٢٧٨- ٢٧٩،

٣٦- كارل بوبر : عقم المذهب التاريخي . مصدر سابق ص ٥٦

٣٧ - محمد إمرزيان : مصدر سابق ص ٢٨٦

٣٨- محمد قطب:حول التفسير الإسلامي للتاريخ . ص ٥

٣٩ - ارجع إلى مقدمة ابن خلدون

٤٠ - ابن تيمية - المنطق - ضمن مجموعة الفتاوى ابن تيمية - الجزء التاسع ص ٢٣٩.

٤١- محمد إمرزيان : مصدر سابق ص ٢٨٩.

٤٢- عالج الأستاذ محمد المبارك ، كما عالج محمد إمرزيان فكرة واقعية القوانين الاجتماعية التي وردت في القرآن والسنة . راجع دراسة المبارك بمجلة المسلم المعاصر - العدد ١٢ سنة ١٩٧٧ ص ص ٢٤- ٣٦، د. محمد إمرزيان ، مصدر سابق ص ص ٢٩٤ -٢٩٨.

٤٣- محمد إمرزيان : مصدر سابق ص ٢٩٤.

٤٤- مسند الإمام أحمد ، ج١١، ص ٥٨ ، مذكور في المصدر السابق ص ٢٩٤.

٤٥- فرانسيس فوكوياما: نهاية التاريخ وخاتم البشر :" ترجمة حسين أمين . مركز الأهرام للترجمة والنشر سنة ١٩٩٣ ص ص ١٨٠-١٨٦

٤٦ - عماد الدين خليل: مصدر سابق ص ص ٩٧-١١٧.

٤٧ - المصدر السابق. وارجع إلى نبيل السمالوطي: المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع : دار الشروق ، جدة ، الطبعة الثانية ١٩٨٥، ص ص ٤٧- ٥٨.

48- E.B.F Midgly : The Ideaology of Max Weber: Gower Publishing House 1983 . p. 122

٤٩ - انظر إسماعيل راجي الفاروقي: العلوم الطبيعية والاجتماعية من وجهة النظر الإسلامية - ترجمة عبد الحميد الخريبي، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ، وجامعة الملك عبدالعزيز ، جده ، ١٩٨٤ ص ٢٧ وما بعدها

٥٠ - محمد امرزيان: مصدر سابق ص ٣٥٠، وارجع إلى الياس بايونس وفريد أحمد: مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ترجمة أمين حسين ، الرباط: شركة مكتبات عكاظ ، وجامعة الملك عبد العزيز ١٩٨٣ ص ٥٥ ومابعدها.

٥١ - المصدر السابق ص ٣٥١.

٥٢- إسماعيل الفاروقي: مصدر سابق ص ٣٢

٥٣- ارجع إلى كتاب ارفنج زايتلن (النظرية المعاصرة في علم

الاجتماع) دار السلاسل، الكويت ١٩٨٩، الخيال الاجتماعي رايت ملز، وعلم الاجتماع . منظور اجتماعي نقدي لبوتومور - فاس -ج المغرب.

٥٤ - إلياس بايونس وفريد أحمد : مصدر سابق ص ص ٤٥-٥٣.

٥٥- المصدر السابق ص ٥٣ ، وارجع إلى دراسة علي بشاراتي
Ali Basharat: Quranic Sociology: Voice of Islam XVI: 11(August 1968 pp. 865 - 880.

٥٦- سعيد إسماعيل صيني، ورقة مقدمة لعمادة البحث العلمي بعنوان (التأصيل الإسلامي) ص ٤.

٥٧ - المصدر السابق ، ص ٥.

٥٨ - المصدر السابق، ص ٦.

٥٩- المصدر السابق ص ٧

٦٠ - المصدر السابق ص ٩.

٦١ - سعيد صيني : مصدر سابق ص ١١

٦٢- قدم الباحث نموذجا على هذا في دراسة له بعنوان « التفسير الإسلامي للانحراف والسلوك الاجرامي» : مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد الثالث -فبراير ١٩٩٠ ص ص ٤٠٥-٤٦٦.

٦٣- نبيل السمالوطي:الدين والتنمية في علم الاجتماع : أسس النموذج الإسلامي وتحليل نقدي للنظريات العربية ، دار المطبوعات الجديدة ، الاسكندرية ١٩٩٢، ص ص ١٥٥-١٥٦.

٦٤- سيد قطب . في ظلال القرآن . المجلد الخامس ص ٣٠٤٢.

محتويات الكتاب